الإبْدَالُ

٩٤٣ ـ أحْرُفُ الإبْدَالِ «هَدَأْتُ مُوطِيَا» فَـأَبْـدِلِ الـهَـمْـزَةَ مِـنْ وَاوٍ وَيَـا[١]

٩٤٤ ـ آخِـراً اثْـرَ أَلِـفٍ زِيـدَ وَفِـي فـاعِـلِ مَـا أُعِـلَّ عَـيْـنـاً ذَا اقْـتُـفِـي[٢]

هذا البابُ عَقَدَه المصنف لبيان الحروف التي تُبْدَلُ من غيرها إبدالاً شائعاً[3]، وهي تسعة أحرف، جَمَعَهَا المصنفُ رحمه الله تعالى في قوله: «هَدَأْتُ مُوطِيا» ومعنى «هدأت» سكنت، و«موطياً» اسم فاعل من «أَوْطَأت الرَّحْلَ» إذا جعلته وطِيئاً؛ لكنه خَفَّفَ همزتَه بإبدالها ياء؛ لانفتاحها وكسرِ ما قبلها.

وأما غير هذه الحروف، فإبدالها من غيرها شاذ، أو قليل[4]، فلم يتعرض المصنف له،

---

(١) «أحرف» مبتدأ، وأحرف مضاف، و«الإبدال» مضاف إليه «هدأت موطيا» قصد لفظه: خبر المبتدأ «فأبدل» الفاء تفريعية، أبدل: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «الهمزة» مفعول به لأبدل «من واو» جار ومجرور متعلق بأبدل «ويا» قصر للضرورة: معطوف على واو.

(٢) «آخراً، إثر» كلاهما ظرف متعلق بمحذوف نعت لقوله: «واو ويا» في البيت السابق، وإثر مضاف، و«ألف» مضاف إليه «زيد» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ألف، والجملة من زيد ونائب فاعله المستتر فيه في محل جر نعت لألف «وفي فاعل» جار ومجرور متعلق بقوله: «اقتفى» الآتي، وفاعل مضاف، و«ما» اسم موصول: مضاف إليه «أعل» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة من أعل ونائب فاعله المستتر فيه لا محل لها من الإعراب صلة الموصول «عيناً» تمييز «ذا» اسم إشارة: مبتدأ «اقتفي» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ذا الواقع مبتدأ، والجملة من اقتفي ونائب فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ.

(3) الإبدال: جعلُ حرفٍ مكان آخر، سواءٌ أكانا صحيحين، أم معتلَّين.

وهو يختلف عن القلب، والإعلال، والتعويض.

أما القلب فهو: تحويل أحد حروف العلة أو الهمزة إلى آخَرَ منها.

وأما الإعلال فهو: كالقلب، أو حذفُ المُعَلّ أو تسكينه تخفيفاً.

وأما التعويض فهو: حذف حرفٍ والاستغناء عنه بآخر، وقد يأتي العِوَض في مكان المحذوف وقد يأتي في غير مكانه.

فالإبدال يتقيد بمكان المحذوف بخلاف التعويض، والإعلال والقلب خاص بأحرف العلة.

(4) وهي لغاتُ قبائلَ فحسب.

وذلك كقولهم في اضطجَع: «الْطَجَعَ»(١) وفي أُصَيْلَانٍ: «أُصَيْلَالٌ»(٢).

فتُبدل الهمزة من كلِّ واو أو ياءٍ تَطَرَّفَتا ووقَعَتا بعد ألف زائدة، نحو: دُعاء وبناء، والأصْلُ: دُعَاوٌ وبِنَايٌ، فإن كانت الألف التي قبل الياء أو الواو غير زائدة لم تبدل، نحو: آيَةٍ ورَايَة، وكذلك إن لم تتطرف الياء أو الواو، كَتَبَايُنٍ وتَعَاوُنٍ(3).

وأشار بقوله: «**وفي فاعل ما أُعِلَّ عيناً ذا اقتفي**» إلى أن الهمزة تُبدل من الياء والواو قياساً [مُتَّبعاً] إذا وقعت كلٌّ منهما عين اسم فاعلٍ وأُعِلّتْ في فعله، نحو: قائل وبائع، وأصلهما: قَاوِلٌ وَبايِعٌ، ولكن أعَلُّوا حملاً على الفعل؛ فكما قالوا: قَالَ وبَاعَ، فقلبوا العينَ ألفاً، قَالوا: قائل وبائع، فقلبوا عين اسمِ الفاعل همزةً؛ فإن لم تُعَلَّ العينُ في الفعل، صحَّت في اسم الفاعل، نحو: عَوِرَ فهو عَاوِرٌ، وعَيِنَ فهو عَايِنٌ(4).

٩٤٥ ـ وَالمَدُّ زِيدَ ثَالِثاً فِي الوَاحِدِ هَمْزاً يُرَى فِي مِثْلِ كَالقَلَائِدِ(٥)

---

(١) ومن ذلك قول الراجز:

لَمَّا رَأى أنْ لَا دَعَهْ وَلَا شِبَعْ مَالَ إلَى أرطَاةِ حِقْفٍ فالْطَجَعْ

(٢) ومن ذلك قول النابغة الذبياني:

وَقَفْتُ فِيهَا أصَيلَالًا أُسَائِلُهَا عَيَّتْ جَوَابًا وَمَا بالرَّبْعِ مِنْ أحَدِ

وهذه الرواية إحدى ثلاث روايات، والرواية الثانية: «وقفت فيها أصيلاً كي أسائلها» والرواية الثالثة: «وقفت فيها أصيلانًا أسائلها» والمستشهد بها اللام فيها مبدلة من نون هذه. وأصيلان: تصغير أصلان جمع أصيل من غير رده إلى مفرده؛ والأصيل ـ بفتح الهمزة ـ الوقت دوينَ غروب الشمس، وجمعه أصلان، على مثال رغيف ورغفان وكثيب وكثبان، ثم صُغِّر أصلان على أُصيلان، ثم أُبدلت النون الأخيرة لامًا، فقيل: أصيلال.

(3) وكذلك إن تطرفت الواو والياء ولم يسبقها ألف، نحو «ظبي» و«دلو».

(4) صحت العين في اسم الفاعل تبعاً للفعل الذي صحت فيه خوفَ الالتباس بـ«عان» و«عار».

(٥) «والمد» مبتدأ «زيد» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المد، والجملة من زيد ونائب فاعله المستتر فيه في محل نصب حال من الضمير المستتر في «يرى» الآتي «ثالثاً» حال إما من الضمير في يرى أيضاً، فيكون من قبيل الأحوال المترادفة، وإما من الضمير في زيد، فيكون من قبيل الأحوال المتداخلة «في الواحد» جار ومجرور متعلق بزيد «همزاً» مفعول ثان ليرى مقدم عليه إن كانت علمية، أو حال من الضمير المستتر في يرى إن كانت بصرية «يرى» فعل مضارع مبني

تُبْدَلُ الهمزة [أيضاً] مما ولي ألفَ الجمعِ الذي على مثال مَفَاعِل[1] ؛ إن كان مَدَّةً مَزِيدةً في الواحد[2] ، نحو: قِلَادة وقَلَائِدَ[3] ، وصحيفة وصحائف، وعَجُوز وعَجَائز؛ فلو كان غير مدة لم تُبدل، نحو: قَسْوَرَة وَقَسَاوِر[٤] ؛ وهكذا إن كان مدة غير زائدة، نحو: مَفَازة ومَفَاوز[٥] ، ومَعِيشة ومَعَايش، إلا فيما سمع، فيحفظ ولا يقاس عليه، نحو: مُصِيبَة ومَصَائِب.

٩٤٦ ـ كَذَاكَ ثَانِي لَيِّنَيْنِ اكْتَنَفَا مَدَّ مَفَاعِلَ كَجَمْعِ نَيِّفَا[٦]

أي: كذلك تُبْدَلُ الهمزةُ من ثاني حرفين ليِّنين تَوَسَّطَ بينهما مدَّةُ مَفَاعِلَ[7] ، كما لو سمَّيتَ [رجلاً] بِنَيِّفٍ ثم كسرته، فإنك تقول: نَيَائف، بإبدال الياء الواقعة بعد ألف الجمع همزة، ومثله أوَّل وأوائل[8] ؛ فلو توسَّط بينهما مدَّةُ مَفَاعِيلَ؛ امتنع قلب الثاني منهما همزة، كطَوَاوِيسَ؛ ولهذا قيد المصنف رحمه الله تعالى ذلك بمدة مَفَاعِلَ.

= للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المد، والجملة من يرى ومعمولاته في محل رفع خبر المبتدأ «في مثل» جار ومجرور متعلق بيرى «كالقلائد» الكاف زائدة، ومثل مضاف، والقلائد مضاف إليه.

(1) بشرط أن يكون صحيح اللام.

(2) المدة: ألفٌ مفتوح ما قبلها، أو واو مضمومٌ ما قبلها، أو ياءٌ مكسور ما قبلها.

(3) قلائد: أصلها «قلااد» فالألف الأولى هي ألف «فعائل» والألف الثانية هي الألف الزائدة في المفرد «قلادة»؛ قُلبت الثانية همزةً.

(٤) القسورة: الأسد، وفي القرآن الكريم: ﴿كَأَنَّهُمْ حُمُرٌ مُّسْتَنفِرَةٌ ۝٥٠ فَرَّتْ مِن قَسْوَرَةٍ﴾ [المدثر: ٥٠ ـ ٥١].

(٥) المفازة: الصحراء، وهي مهلكة، لكنهم سموها بذلك تفاؤلاً لسالكها بالفوز.

(٦) «كذاك» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «ثاني» مبتدأ مؤخر، وثاني مضاف، و«لينين» مضاف إليه «اكتنفا» اكتنف: فعل ماض، وألف الاثنين فاعل، والجملة من هذا الفعل وفاعله في محل جر صفة للينين «مد» مفعول به لاكتنفا، ومد مضاف، و«مفاعل» مضاف إليه «كجمع» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك كائن كجمعه نيفاً، و«نيفاً» مفعول به لجمع الذي هو مصدر جمع يجمع.

(7) وشِبْهِهِ أيضاً مثل «فَعَائل»... بشرط صحة لامه أيضاً.

(8) أصله: «أَوَاوِل»، وأصلُ «أواول»: «وَوَاوِل» أبدلت الواو الأولى همزة لتصدُّرها قبل واو متحركة.
وكما يكون حرفا اللين متفقَين (واوَين أو ياءَين) قد يكونان مختلفين (واواً وياءً أو العكس)؛ كما في «سيد» أصله «سَيْوِد» يُجمَعُ على «سياوِد» وقعت ألف «مفاعل» بين ياء وواو فقُلبت الواو همزة فصارت «سيائد».

٩٤٧ ـ وَافْتَحْ وَرُدَّ الهَمزَ يَا فيما أُعِلْ لَامـاً وَفِـي مِـثْـلِ هِـرَاوَةٍ جُـعِـلْ[١]

٩٤٨ ـ وَاواً وَهَـمْـزاً أَوَّلَ الـوَاوَيْـنِ رُدْ فِـي بَـدْءِ غَـيْـرِ شِـبْـهِ وُوفِـيَ الأَشَـدْ[٢]

قد سبق أنه يجب إبدالُ المدةِ الزائدةِ في الواحد همزةً إذا وقعت بعد ألف الجمع، نحو: صحيفة وصحائف، وأنه إذا توسط ألفُ مفاعِلَ بين حرفين لينين، قُلِبَ الثاني منهما همزةً، نحو: نَيِّف ونَيَائف.

وذكر هنا أنه إذا اعْتَلَّ لامُ أحَدِ هذين النوعين، فإنه يُخَفَّفُ بإبدال كسرة الهمزة فتحة ثم إبدالها ياء.

فمثال الأول: قَضِيَّة وقَضَايا، وأصْلُه قَضَائِيُ[3]، بإبدال مدَّة الواحِدِ همزة، كما فعل في صحيفة وصحائف، فأبدلوا كسرة الهمزة فتحةً، فحينئذٍ تحركت الياء وانفتح ما قبلها، فقُلبت ألفاً فصارت قَضَاءا، فأُبدلت الهمزة ياء فصار «قَضَايا».

---

(١) «وافتح» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ورد» فعل أمر أيضاً معطوف على افتح «الهمز» مفعول أول لرد، وهو مطلوب أيضاً من جهة المعنى لافتح على سبيل التنازع «يا» قصر للضرورة: مفعول ثان لرد «فيما» جار ومجرور متعلق برد «أعل» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة من أعل ونائب فاعله المستتر فيه لا محل لها من الإعراب صلة الموصول «لاماً» تمييز «وفي مثل» جار ومجرور متعلق بقوله: «جعل» الآتي، ومثل مضاف، و«هراوة» مضاف إليه «جعل» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ـ وهو المفعول الأول ـ ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الهمز.

(٢) «واواً» مفعول ثان لجعل في البيت السابق «وهمزاً» مفعول ثان تقدم على عامله، وهو قوله: «رد» الآتي «أول» هو المفعول الأول لرد الآتي تقدم أيضاً على العامل فيه، وأول مضاف، و«الواوين» مضاف إليه «رد» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «في بدء» جار ومجرور متعلق برد، وبدء مضاف، و«غير» مضاف إليه، وغير مضاف، و«شبه» مضاف إليه، وشبه مضاف، و«ووفي الأشد» قصد لفظه: مضاف إليه.

(3) بل أصلُها «قضايِيُ» ـ بياءَين ـ أُبدلت الياء الأولى همزة فصارت «قضائِيُ».
ثم قُلبت كسرة الهمزة فتحةً بقصد التخفيف فصارت «قضاءَيُ».
ثم قلبت الياءُ المتطرفة ألفاً لتحرّكها وفتحِ ما قبلها فصارت «قَضَاءا».
ثم قلبت الهمزة ياءً لاجتماع شبه ثلاث ألفات ـ على اعتبار الهمزة شبه ألف ـ فصارت «قضايا».

ومثالُ الثاني: زَاوِيَة وزَوَايَا، وأصله: زوائيُ[1]، بإبدال الواو الواقعة بعد ألف الجمع همزة، كنيِّف ونَيَائف، فقلبوا كسرة الهمزة فتحة، فحينئذ قُلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها [فصارت زوَاءَا]، ثم قلبوا الهمزة ياء، فصار زَوَايَا.

وأشار بقوله: «**وفي مثل هِرَاوة جُعل واواً**» إلى أنه إنما تُبدل الهمزةُ ياءً إذا لم تكن اللامُ واواً سلمت في المفرد كما مثل؛ فإن كانت اللام واواً سلمت في المفرد لم تُقلب الهمزة ياءً، بل تقلب واواً؛ ليشاكل الجمعُ واحِدَه، وذلك حيث وقعت الواو رابعةً بعد ألف، وذلك نحو قولهم: «هِرَاوة وهَرَاوى» وأصلها هَرَائِوُ، كصحائف[2]، فقُلبت كسرةُ الهمزة فتحة، وقلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصار هَرَاءَا، ثم قلبوا الهمزة واواً؛ فصار «هَرَاوَى».

وأشار بقوله: «**وهمزاً أول الواوين رُدّ**» إلى أنه يجب ردُّ أول الواوين المُصَدَّرتين همزةً ما لم تكن الثانية بدلاً من ألف فَاعَلَ، نحو: أَوَاصِلُ، في جمع واصلة، والأصْلُ: «وَوَاصِلُ» بواوين: الأولى فاء الكلمة، والثانية بَدَل من ألف فاعلة؛ فإن كانت الثانية بدلاً من ألف فَاعَلَ لم يجب الإبدال، نحو: ووُفِيَ وَوُورِيَ[3]، أصْله: وَافَى ووَارَى، فلما بني للمفعول، احْتِيجَ إلى ضم ما قبل الألف، فأبدلت الألف واواً.

---

(1) بل أصلُها «زواوِيُ» أُبدلت الواو بعد الألف (ألف «فعائل») همزة فصارت «زوائِيُ».
ثم قلبت كسرة الهمزة فتحة بقصد التخفيف فصارت «زواءَيُ».
ثم قلبت الياء المتطرفة ألفاً لتحرُّكها وفتحِ ما قبلها فصارت «زواءا».
ثم قلبت الهمزة ياءً لاجتماع شبه ثلاث ألفات، فصارت «زوايا».

(2) بل أصلُها «هرااو» فيها ألفان: أولاهما ألفُ الجمع، والثانية ألف المفرد «هراوة».
ثم قلبت ألف المفرد همزة في الجمع فصارتِ «هرائِوُ».
ثم قلبت الواو المتطرفة المكسور ما قبلها ياءً فصارت «هرائِيُ».
ثم قلبت كسرة الهمزة فتحة بقصد التخفيف فصارت «هراءَيُ».
ثم قلبت الياء المتطرفة ألفاً لتحركها وفتح ما قبلها فصارت «هراءا».
ثم قُلبت الهمزة ياءً لاجتماع شبه ثلاث ألفات فصارت «هراوى».

(3) وفي هذه الحالة يجوز الإبدال فحسْبُ فتقول: «وُوفيَ» و«أُوفي»، وتقول: «وُوري» و«أُوري».

٩٤٩ ـ وَمَدًّا ابْدِلْ ثَانِيَ الهَمْزَيْنِ مِنْ ... كِلْمَةٍ انْ يَسْكُنْ كآثِرْ وائْتُمِنْ(١)

٩٥٠ ـ إنْ يُفْتَحِ اثْرَ ضَمٍّ اوْ فَتْحٍ قُلِبْ ... وَاواً وَيَاءً إثْرَ كَسْرٍ يَنْقَلِبْ(٢)

٩٥١ ـ ذُو الكَسْرِ مُطْلَقاً كَذَا وَمَا يُضَمْ ... وَاواً أَصِرْ مَا لَمْ يَكُنْ لَفْظاً أَتَمْ(٣)

٩٥٢ ـ فَذَاكَ يَاءً مُطْلَقاً جَا وأَؤُمْ ... وَنَحْوُهُ وَجْهَيْنِ في ثَانِيهِ أُمْ(٤)

---

(١) «ومداً» مفعول ثان تقدم على عامله، وهو قوله: أبدل، الآتي «أبدل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ثاني» مفعول أول لأبدل، وثاني مضاف، و«الهمزين» مضاف إليه «من كلمة» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الهمزين «إن» شرطية «يسكن» فعل مضارع فعل الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ثاني الهمزين، وجواب الشرط محذوف، والتقدير: إن يسكن ثاني الهمزين فأبدله مدًّا.

(٢) «إن» شرطية «يفتح» فعل مضارع مبني للمجهول فعل الشرط، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ثاني الهمزين «إثر» ظرف متعلق بقوله: يفتح، وإثر مضاف، و«ضم» مضاف إليه «أو» عاطفة «فتح» معطوف على ضم «قلب» فعل ماض مبني للمجهول، جواب الشرط، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه، وهو مفعوله الأول «واواً» مفعوله الثاني «وياء» مفعول به تقدم على عامله، وهو قوله: «ينقلب» الآتي «إثر» ظرف متعلق بينقلب، وإثر مضاف، و«كسر» مضاف إليه «ينقلب» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى «ثاني الهمزين».

(٣) «ذو» مبتدأ، وذو مضاف، و«الكسر» مضاف إليه «مطلقاً» حال من ضمير المبتدأ المستكن في الخبر «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «وما» اسم موصول: مفعول أول تقدم على عامله، وهو قوله: «أصر» الآتي «يضم» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة من يضم ونائب فاعله المستتر فيه لا محل لها صلة الموصول «واواً» مفعول ثان لأصر الآتي «أصر» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ما» مصدرية ظرفية «لم» نافية جازمة «يكن» فعل مضارع ناقص مجزوم بلم، واسمه ضمير مستتر فيه «لفظاً» خبر يكن «أتم» يجوز أن تجعله وصفاً فهو حينئذ نعت لقوله: لفظاً، ويجوز أن تجعل قوله: لفظاً، مفعولاً به مقدماً لأتم، وأتم ـ على هذا ـ فعل ماض فاعله ضمير مستتر فيه يعود إلى اسم يكن، وجملته خبر يكن، وتقدير الكلام: ما لم يكن ما يضم قد ختم كلمة، أي: وقع في آخرها.

(٤) «فذاك» اسم الإشارة مبتدأ، والكاف حرف خطاب «ياء، مطلقاً» حالان من فاعل جاء الآتي «جا» قصر للضرورة: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم الإشارة، والجملة من جاء وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ «وأؤم» أصله فعل مضارع بمعنى أقصد، وقد قصد هنا لفظه، وهو مبتدأ «ونحوه» نحو: معطوف بالواو على أؤم، ونحو مضاف، والهاء مضاف إليه «وجهين» مفعول به تقدم على عامله، وهو قوله: «أم» الآتي «في ثانيه» الجار والمجرور متعلق بقوله: أم، وثاني مضاف،=

إذا اجتمع في كلمة همزتان وَجَبَ التخفيفُ إن لم يكونا في موضع العين، نحو: «سَأَّالٍ» و«رَأَّاس»[1]، ثم إن تحركت أولاهما وسكنت ثانيتهما، وجب إبدالُ الثانية مدةً تُجَانِسُ حركَةَ الأولى، فإن كانت حركتها فتحة أُبدلت الثانية ألفاً، نحو: آثَرْتُ، وإن كانت ضمة أبدلت واواً، نحو: أُوثِرُ، وإن كانت كسرة أبدلت ياءً، نحو: إيثار، وهذا هو المراد بقوله: «ومدًّا ابْدِلْ. . البيتَ».

وإن تحركت ثانيتهما: فإن كانت حركتُهَا فتحة وحركة ما قبلها فتحة أو ضمة، قلبت واواً؛ فالأول نحو: أوَادِم، جمع آدم، وأصله أأدم، والثاني نحو: أُوَيْدِمٍ، تصغير آدم[2]، وهذا هو المراد بقوله: «إن يُفتح اثر ضم او فتح قُلب واواً».

وإن كانت حركة ما قبلها كسرة قلبت ياء، نحو: إيَمٌّ ـ وهو مثال إصْبَعٍ ـ من أَمَّ، وأصله إئْمَمٌ، فنُقلت حركة الميم الأولى إلى الهمزة التي قبلها، وأدغمت الميم في الميم فصار إئَمٌّ، ثم قلبت الهمزة الثانية ياء فصار إيَمٌّ، وهذا هو المراد من قوله: «وياء إثْرَ كسر ينقلبْ».

وأشار بقوله: «**ذو الكسر مطلقاً كذا**» إلى أن الهمزة الثانية إذا كانت مكسورة تُقلب ياء مطلقاً، أي: **سواء كانت التي قبلها مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة**:

فالأول نحو: أَيِنُّ، مُضَارع أنَّ، وأصلها أئِنُّ، فخُففت بإبدال الثانية من جنس حركتها، فصار: أينُّ، وقد تُحَقق، نحو: أئِنُّ، بهمزتين، ولم تعامل بهذه المعاملة في غير الفعل إلا في «أئمة» فإنها جاءت بالإبدال والتصحيح.

والثاني نحو: إيِمٌّ، مثال إصْبع، من أَمَّ، وأصله: إئْمِمٌ، نُقلت حركة الميم الأولى إلى

= والضمير مضاف إليه «أم» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ، وهو أوْم المقصود لفظه، وما عطف عليه.

(1) الهمزة المضعفة هي العين المضعّفة في «فعّال» (صيغة المبالغة من اسم الفاعل) ولا وجْهَ معتبراً لكتابتها على السطر أو على نَبْرة، والخروجِ بها عن قاعدتها التي توجِبُ كتابتها على ألفٍ ورسم الشدّة فوقها.
وأما الألف فهي ألفُ «فعّال»، وهي في المثال الأول مبالغةٌ من «سائل» فاعلِ السؤال، وفي الثاني «نسبةٌ إلى الرأس» يُراد به بائع الرؤوس، وقد سلفَ أن يُنسَبُ إلى الاسم ببنائه على «فعَّال». انظر ص١٤٠.

(2) أصلُها: أَؤَيدِم بوزن «فُعَيعِل».

الهمزة الثانية، وأُدغمت الميم في الميم، فصار إِئِمّ، فخُففت الهمزة الثانية بإبدالها من جنس حركتها، فصار إِيِمّ.

والثالث نحو: أُيِنُّ ـ أصْلُه: أُئِنُّ، [والأصل: أُؤْنِنُ]؛ لأنه مضارع أَأْنَنْتُه: أي: جعلته يَئِنُّ، فدخله النقل والإدغام، ثم خفف بإبدال ثاني همزتيه من جنس حركتها، [فصار: أُيِنُّ].

وأشار بقوله: «**وما يضم واواً أصِرْ**» إلى أنه إذا كانت الهمزة الثانية مضمومة قلبت واواً، سواء انفتحت الأولى أو انكسرت أو انضمَّت؛ فالأول نحو: أَوُبٌّ، جمع أَبٍّ، وهو المَرْعَى ـ أصله: أَأْبُبٌ؛ لأنه أفعُلٌ، فنُقلت حركة عينه إلى فائه، ثم أُدغم فصار: أَؤُبٌّ، ثم خففت ثانية الهمزتين بإبدالها من جنس حركتها، فصار: أَوُبٌّ، والثاني، نحو: إِوُمٌّ، مثال إِصْبُع، من أَمَّ[1]، والثالث: نحو: أُوُمٌّ، مثال أُبْلُم، من أَمّ[2].

وأشار بقوله: «**ما لم يكن لفظاً أتم، فذاك ياء مطلقاً جا**» إلى أن الهمزة الثانية المضمومة إنما تصير واواً إذا لم تكن طَرَفاً، فإن كانت طَرَفاً صُيِّرَت ياء مطلقاً، سواء انضمت الأولى أو انكسرت أو انفتحت أو سكِّنت؛ فتقول في مثال جَعْفَرٍ من قرأ: «قَرْأَأ» ثم تُقلب الهمزة ياء، فتصير قَرْأَياً، فتحركت الياء وانفتح ما قبلها فقُلبت ألفاً، فصار قَرْأَى، وتقول في مثال زِبْرِج[3] من قرأ: «قِرْئِئ» ثم تقلب الهمزة ياء فتصير قِرْئِياً، كالمنقوص، وتقول في مثال بُرْثُن[4] من قرأ: «قُرْؤُؤ» ثم تُقلب الضمة التي على الهمزة الأولى كسرة؛ فيصير قُرْئِياً، مثل القاضي[5].

---

(1) أصلها: «إِئْمُمٌ» حركت الهمزة بحركة الميم الأولى وأدغمت الميمان فصارت «إِؤُمّ»، وأبدلت الهمزة المضمومة واواً فصارت «إِوُمّ».

(2) أصلها «أُؤْمُمٌ» حركت الهمزة بحركة الميم الأولى وأدغمت الميمان فصارت «أُؤُمٌّ»، وأبدلت الهمزة المضمومة (الثانية) واواً فصارت «أُوُمٌّ».

والأُبلُم: خُوصُ المُقل، أي: ورقُهُ، والمُقل: شجرٌ يشبه النخل.

(3) الزِّبرِج ـ بكسرتين ـ: الزينة من وشي، والذهب، والسحاب الرقيقُ فيه حُمرة.

(4) البُرثُن: مخلب الأسد، أو هو من السَّبُع كالإصبع من الإنسان.

(5) في نسخة «مثل المولي» وكلاهما صحيح، والمولي: اسم فاعل ماضيه أولى، أي أعطى، أو آلى بمعنى حلف، وقد ترك الشارح مثال الهمزتين المتطرفتين وأولاهما ساكنة، وذلك أن تبني من قرأ على وزن قِمَطْر وخِدَبٍّ، فتقول: قرأأ ـ بكسر القاف وفتح الراء وسكون أولى الهمزتين ـ ثم تقلب الهمزة الثانية ياء؛ فيصير «قرأيًا» بسكون الهمزة، وهو نظير ظبي مما آخره ياء ساكن ما قبلها، وهو ملحق بالصحيح؛ فلا تُقلب ياؤه ألفًا؛ لسكون ما قبلها.

واشار بقوله: «**وأؤمّ، ونحوه وجهين في ثانيه أمّ**» إلى أنه إذا انْضمَّت الهمزة الثانية وانفتح ما قبلها وكانت الهمزة الأولى للمتكلم، جاز لك في الثانية وجْهَانِ: الإبدال، والتحقيق، وذلك نحو: أَؤُم، مضارع أَمَّ، فإن شئت أبدلت فقلت: أَوُمّ، وإن شئت حَقَّقتَ فقلت: أؤُمُّ، وكذا ما كان نحو أؤمُّ في كون أولى همزتيه للمتكلم وكسرتَ ثانيتهما، يجوز في الثانية منهما: الإبدال والتحقيق، نحو: أِئِنُّ مضارع أنَّ؛ فإن شئت أبدلت فقلت: أيِنُّ، وإن شئت حقَّقت فقلت: أئنُّ.

٩٥٣ ـ وَيَاءً اقْلِبْ أَلِفاً كَسْراً تَلَا ... أَوْ يَاءَ تَصْغِيرٍ بِوَاوٍ ذَا افْعَلَا[١]

٩٥٤ ـ في آخِرٍ أو قَبْلَ تَا التَّأنِيثِ أوْ ... زِيَادَتَيْ فَعْلَانَ ذَا أَيْضاً رَأوْا[٢]

٩٥٥ ـ في مَصْدَرِ المُعْتَلِّ عَيْناً وَالفِعَلْ ... مِنْهُ صَحِيحٌ غَالباً نَحوُ الحِوَلْ[٣]

إذا وقعت الألفُ بعد كسرة وجب قلبها ياء، كقولك في جمع مِصْبَاح ودِينار:

---

(١) «وياء» مفعول ثان تقدم على عامله، وهو قوله: «اقلب» الآتي «اقلب» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ألفاً» مفعول أول لقوله: اقلب «كسراً» مفعول به مقدم، وعامله قوله: «تلا» الآتي «تلا» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى قوله: «ألفاً» والجملة من تلا وفاعله المستتر فيه في محل نصب نعت لألفاً «أو» عاطفة «ياء» معطوف على قوله: كسراً، وياء مضاف، و«تصغير» مضاف إليه «بواو» جار ومجرور متعلق بقوله: «افعلا» الآتي «ذا» اسم إشارة: ذا مفعول به مقدم لافعلا «افعلا» فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً لأجل الوقف، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت.

(٢) «في آخر» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لقوله: «واواً» في البيت السابق «أو» عاطفة «قبل» ظرف معطوف على محل الجار والمجرور الذي هو قوله: في آخر، وقبل مضاف، و«تا» قصر للضرورة: مضاف إليه، وتا مضاف، و«التأنيث» مضاف إليه «أو» عاطفة «زيادتي» معطوف بأو على تا، وزيادتي مضاف، و«فعلان» مضاف إليه «ذا» اسم إشارة: مفعول به لرأوا الآتي «أيضاً» مفعول مطلق لفعل محذوف «رأوا» فعل وفاعل.

(٣) «في مصدر» جار ومجرور متعلق برأوا في البيت السابق، ومصدر مضاف، و«المعتل» مضاف إليه «عيناً» تمييز «والفعل» بكسر الفاء وفتح العين: مبتدأ «منه» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من ضمير المبتدأ المستكن في الخبر «صحيح» خبر المبتدأ «غالباً» حال من الضمير المستكن في الخبر أيضاً «نحو» خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك نحو، ونحو مضاف، و«الحول» مضاف إليه.

«مَصَابِيحَ، ودَنَانِيرَ» وكذلك إذا وقعت قبلها ياء التصغير، كقولك في غَزَالٍ: «غُزَيِّل» وفي قَذَالٍ: «قُذَيِّل»[1].

وأشار بقوله: «**بواو ذا افعلا في آخر.. إلى آخر البيت**» إلى أن الواو تُقلب أيضاً ياء **إذا تَطرَّفَتْ بعد كسرة أو بعد ياء التصغير، أو وقعت قبل تاء التأنيث** أو قبل زيادتي فَعِلَان مكسوراً ما قبلها[2].

فالأول نحو: «رَضِيَ، وقَوِيَ» أصلهما رَضِوَ وقَوِوَ؛ لأنهما من الرِّضْوَانِ والقُوّة؛ فقلبت الواو ياء.

والثاني نحو: «جُرَيٍّ» تصغير جَرْوٍ، وأصله جُرَيْوٌ، فاجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون؛ فقلبت الواو ياء، وأُدغمت الياء في الياء.

والثالث نحو: شَجِيَةٍ، وهي اسم فاعل للمؤنث، وكذا شُجَيَّة مُصَغَّراً؛ وأصله شُجَيْوة، من الشَّجْو.

والرابع نحو: «غَزِيَان» وهو مِثَال ظَرِبَان، من الغَزْوِ.

وأشار بقوله: «**ذا أيضاً رأوا في مصدر المعتل عيناً**» إلى أن الواو تُقلب بعد الكسرة ياء في مصدر كلِّ فعلٍ اعتلَّت عينُه، نحو: «صَامَ صِيَاماً، وقَامَ قِيَاماً»[3] والأصل: صِوَام وقِوَامٌ، فأُعِلّتِ الواو في المصدر حَمْلاً له على فعله.

---

(1) «غزال» إذا صغرتَ قلبتَ: «غُزَيال»، فتُقلَب الألف ياءً وتدغمان: «غُزَيِّل».
وكذلك إن صغّرتَ نحو «منشار» «مصباح» و«دينار» تقول: «مُنَيشار» فتقلب الألف ياء وتدغمان فتقول: «مُنَيْشِيْر» و«دُنَينير»، و«مصيبيح».

(2) لا تنسَ أن تاء التأنيث، والألف والنون زائدتان، وهما في نية الانفصال، فالواقعُ قبلَهما آخِرٌ.
وأما قوله: قبل زيادَتَي «فَعْلان» فمُوهِمٌ؛ إذ إنها لا تُقلَبُ واو «غَزوان»، ومرادُهُ ـ كما ذكر ـ ما كان مكسور العين قبل الواو التي هي لامُ مزيدٍ بألف ونون، كقولك: «غَزِوان» تقلبها فيه فتقول: «غَزِيان».
وأرجِّحُ أنه يجب أن تُضبط عينُ «فعلان» في كلام الشارح بالكسر؛ بدليل قوله بعد سطور: والرابع نحو «غَزِيان»... والله أعلم.

(3) مثالاه قيّدا قوله: «في مصدر كل فعلٍ اعتلت عينه» بقيدِ أن يكون بعد الواو ألف، وصرَّح بصحة الواو إذا لم يكن بعدها ألفٌ بعد قليل، ولكن سقوط تصريحه هنا مُوهِمٌ.
وإن لم يُكسر ما قبلَ الواو لا تُقلَب كما في «راح رَواحاً» و«عَور عَوَراً».

فلو صَحَّت الواو في الفعل لم تعتلَّ في المصدر، نحو: «لاوَذَ لِوَاذاً، وَجَاوَرَ جِوَاراً».

وكذلك تصحُّ إذا لم يكن بعدها ألف وإن اعتلت في الفعل، نحو: «حَالَ حِوَلاً».

٩٥٦ ـ وَجَمْعُ ذِي عَيْنٍ أُعِلَّ أَوْ سَكَنْ ۞ فَاحْكُم بِذَا الإِعْلَالِ فيهِ حَيْثُ عَنْ[(١)]

أي: متى وقعت الواو عَيْنَ جمعٍ وأُعِلَّتْ في واحِدِه أو سكِّنت، وَجَبَ قَلْبُها يَاءً إن انكسر ما قبلها ووقع بعدها ألف، نحو: «دِيَارٍ، وثِيَابٍ» أصْلُهما: دِوَار وَثِوَاب، فقُلبت الواو ياء في الجمع لانكسار ما قبلها ومجيء الألف بعدها، مع كونها في الواحد إما معتلةً كـ«دَارٍ»، أو شَبيهَةً بالمعتل في كونها حرفَ لينٍ ساكناً، كـ«ثَوْب».

٩٥٧ ـ وَصَحَّحُوا فِعَلَةً وَفي فِعَلْ ۞ وَجْهَانِ والإِعْلَالُ أَوْلَى كَالحِيَلْ[(٢)]

إذا وقعت الواو عينَ جمعٍ مكسوراً ما قبلها واعتلَّتْ في واحدِهِ أو سكنت، ولم يقع بعدها الألف، وكان على فِعَلَةٍ، وجب تصحيحُها، نحو: «عَوْد وعِوَدَةٍ»[(٣)] و«كوز وكِوَزَةٍ»[(٤)]، وشذ: «ثَوْر وثِيَرَة»[(٥)].

---

(١) «وجمع» مبتدأ، وجمع مضاف، و«ذي» مضاف إليه، وذي مضاف، و«عين» مضاف إليه «أعل» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى عين، والجملة من أعل المبني للمجهول ونائب فاعله المستتر فيه في محل جر نعت لعين «أو» عاطفة «سكن» فعل ماض معطوف على أعل «فاحكم» الفاء زائدة، احكم: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والجملة من احكم وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ، وقد علمت مراراً أن وقوع الجملة الطلبية خبراً جائز «بذا» جار ومجرور متعلق باحكم «الإعلال» بدل أو عطف بيان من اسم الإشارة أو نعت له «فيه، حيث» الأول جار ومجرور، والثاني ظرف مكان، وهما متعلقان باحكم «عن» فعل ماض، ومعناه عرض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الإعلال، والجملة من «عنَّ» وفاعله المستتر فيه في محل جر بإضافة حيث إليها.

(٢) «وصححوا» فعل وفاعل «فعلة» مفعول به لصححوا «وفي فعل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «وجهان» مبتدأ مؤخر «والإعلال» مبتدأ «أولى» خبر المبتدأ «كالحيل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، وتقدير الكلام: وذلك كائن كالحيل.

(٣) العود: المسن من الإبل، وقد جمعوه على عِيَدَة ـ بالقلب ـ في لغة قبيحة.

(٤) الكوز: إناء من فخار له عُروة وبلبل، وهو دخيل.

(٥) قد جاء جمع ثَوْر ـ بمعنى القطعة من الأَقِط ـ على ثِوَرَة كما هو الأصل.

ومن هُنَا يُعْلَم أنه إنما تعتلُّ في الجمع إذا وقع بعدها ألف كما سبق تقريره؛ لأنه حكم على «فِعَلَةٍ» بوجوب التصحيح، وعلى «فِعَلٍ» بجواز التصحيح والإعلال؛ فالتصحيح نحو: «حَاجة وحِوَج» والإعلال نحو: «قامة وقِيَمٍ، ودِيمةٍ ودِيَمٍ»[1]، والتصحيح فيها قليل، والإعلالُ غالبٌ.

٩٥٨ ـ والوَاوُ لاماً بَعْدَ فَتْحٍ يَا انْقَلَبْ كَالمُعْطَيَانِ يُرْضَيَانِ وَوَجَبْ[٢]

٩٥٩ ـ إبْدَالُ وَاوٍ بَعْدَ ضَمٍّ مِنْ أَلِفْ وَيَا كَمُوقِنٍ بِذَا لَهَا اعْتَرِفْ[٣]

إذا وقعت الواو طَرَفاً رابعةً فصاعداً بعد فتحة؛ قُلبت ياء، نحو: «أعْطَيْتُ» أصله: أعْطَوْتُ؛ لأنه من «عَطَا يَعْطُو» إذا تَنَاوَل، فقلبت الواو في الماضي ياء حَمْلاً على المضارع، نحو: «يُعْطِي»، كما حُمِلَ اسم المفعول، نحو: «مُعْطَيانِ» على اسم الفاعل، نحو: «مُعْطِيَانِ» وكذلك «يُرْضَيَان» أصله يُرْضَوَان؛ لأنه من الرِّضْوَان، فقُلبت واوه بعد الفتحة ياء، حَمْلاً لبناءِ المفعول على بناء الفاعل، نحو: «يُرْضِيَانِ».

وقوله: «**ووجب إبدال واو بعد ضمٍّ من أَلف**» معناه أنه يجب أن يُبْدَلَ من الألف واو إذا وقعت بعد ضمة، كقولك في «بَايَعَ»: «بُويِعَ»، وفي «ضَارَب»: «ضُورِبَ».

---

(1) دِيَمٌ: أصلُه «دِوَم»، و«الديمة»: مطر يدوم في سكون، وواويّ الأصل من دام يدوم دوماً ودواماً. وإن كانت الواو في المفرد متحركة لا تُقلَبُ كقولك: «طويل» و«طِوَال».

(٢) «والواو» مبتدأ «لاماً» حال من الواو، أو من الضمير المستتر في «انقلب» الآتي «بعد» ظرف متعلق بانقلب، وبعد مضاف، و«فتح» مضاف إليه «يا» قصر للضرورة: مفعول مقدم، وعامله «انقلب» الآتي «انقلب» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الواو «كالمعطيان» الكاف جارة لقول محذوف، أي: كقولك، والمعطيان: مبتدأ مرفوع بالألف لأنه مثنى «يرضيان» فعل مضارع مبني للمجهول، وألف الاثنين نائب فاعله، والجملة من هذا الفعل المبني للمجهول ونائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ، والجملة من المبتدأ وخبره في محل نصب مقول للقول المحذوف «ووجب» فعل ماض.

(٣) «إبدال» فاعل وجب الذي في آخر البيت السابق، وإبدال مضاف، و«واو» مضاف إليه «بعد» ظرف متعلق بإبدال، وبعد مضاف، و«ضم» مضاف إليه «من ألف» جار ومجرور متعلق بإبدال «ويا» قصر للضرورة: مبتدأ «كموقن» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لياء على تقدير محذوف، وتقدير الكلام: وياء كائنة كياء موقن «بذا لها» جاران ومجروران متعلقان بقوله: «اعترف» الآتي «اعترف» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، أو هو فعل ماض مبني للمجهول، وعلى كل حال فالجملة في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو قوله: «ويا كموقن».

وقوله: «**ويا كموقن بذا لها اعترف**» معناه أن الياء إذا سكنت في مفرد بعد ضمة وجب إبدالها واواً، نحو: «مُوقِنٍ ومُوسِرٍ» أصلهما مُيْقِنٌ ومُيْسِرٌ؛ لأنهما من أَيْقَن وأَيْسَرَ فلو تحركت الياء لم تُعَلَّ، نحو: «هُيَام».

٩٦٠ ـ وَيُكْسَرُ المضْمومُ في جَمْعٍ كمَا يُقَالُ «هِيمٌ» عِنْدَ جَمْعِ «أَهْيَمَا»(١)

يجمع «**فَعْلَاءُ**» و«**أَفْعَلُ**» على «**فُعْلٍ**» بضم الفاء وسكون العين، كما سبق في التكسير(2)، كـ «حَمْرَاء وحُمْرٍ» و«أَحْمَر وحُمْرٍ»؛ فإذا اعْتَلَّتْ عينُ هذا النوع من الجمع بالياء، قُلبت الضمة كسرةً لتصحَّ الياء، نحو: «هَيْمَاءَ وهِيم، وبَيْضَاء وبِيضٍ» ولم تُقلب الياء واواً، كما فعلوا في المفرد، كـ«مُوقِنٍ» استثقالاً لذلك في الجمع.

٩٦١ ـ وَوَاواً اثْرَ الضَمِّ رُدَّ اليَا مَتَى أُلْفِيَ لامَ فِعْلٍ اوْ مِنْ قَبْلِ تَا(٣)

٩٦٢ ـ كَتَاءِ بَانٍ مِنْ رَمَى كَمَقْدُرَهْ كَذَا إذَا كَسَبُعَانَ صَيَّرَهْ(٤)

---

(١) «ويكسر» فعل مضارع مبني للمجهول «المضموم» نائب فاعل يكسر «في جمع» جار ومجرور متعلق بيكسر «كما» الكاف جارة، وما: مصدرية «يقال» فعل مضارع مبني للمجهول «هيم» قصد لفظه: نائب فاعل يقال «عند» ظرف متعلق بيقال، وعند مضاف، و«جمع» مضاف إليه، وجمع مضاف، و«أهيما» مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا ينصرف للوصفية ووزن الفعل، وما المصدرية مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالكاف، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف، وتقدير الكلام: وذلك كائن كقولك.

(2) ص١٠٢.

(٣) «وواواً» مفعول ثان لقوله: «رد» الآتي «إثر» ظرف متعلق برد، وإثر مضاف، و«الضم» مضاف إليه «رد» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «اليا» قصر للضرورة: مفعول أول لرد «متى» اسم شرط جازم مبني على السكون في محل نصب بألفي «ألفي» فعل ماض مبني للمجهول، فعل الشرط، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الياء «لام» مفعول ثان لألفي، ولام مضاف، و«فعل» مضاف إليه، وجواب الشرط محذوف لدلالة ما تقدم عليه، وتقديره: متى ألفي الياء لام فعل فرده واواً «أو» حرف عطف «من قبل» جار ومجرور متعلق بمحذوف يدل عليه قوله: ألفي، وقبل مضاف، و«تا» قصر للضرورة: مضاف إليه.

(٤) «كتاء» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف، وتاء مضاف، و«بان» مضاف إليه «من رمى» جار ومجرور متعلق ببان «كمقدرة» جار ومجرور متعلق ببان أيضاً «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف يدل عليه قوله: «رد» في البيت قبله «إذا» ظرف زمان متعلق بما تعلق به الجار والمجرور قبله «كسبعان» جار ومجرور =

إذا وقعت الياء لامَ فِعْلٍ، أو من قبل تاء التأنيث، أو زِيَادَتَيْ فَعْلَان، وانْضَمَّ ما قبلها في الأصول الثلاثة، وجب قلبها واواً.

فالأول نحو: قَضُوَ الرجلُ(١)!

والثاني: كما إذا بَنَيْتَ من رَمَى اسماً على وزن مَقْدُرَةٍ؛ فإنك تقول: مَرْمُوَةٌ.

والثالث: كما إذا بَنَيْتَ من رَمَى اسْماً على وزن سَبُعَان، فإنك تقول: رَمُوَان.

فتقلب الياء واواً في هذه المواضع الثلاثة لانضمام ما قبلها.

٩٦٣ ـ وَإِنْ تَكُنْ عَيْناً لِفُعْلَى وَصْفَا فَذَاكَ بِالوَجْهَيْنِ عَنْهُمْ يُلْفَى(٢)

إذا وقعت الياء عيناً لصفة على وزن «**فُعْلَى**» **جاز فيها وَجْهَانِ**:

أحدهما: قلبُ الضمة كسرة لتصحَّ الياء.

والثاني: إبقاء الضمة؛ فتقلب الياء واواً، نحو: «الضِّيقَى، والكِيسَى، والضُّوقَى، والكُوسَى» وهما تأنيث الأضْيَقِ والأكْيَسِ(3).

= يقع في موضع المفعول الثاني لصير تقدم عليه «صيره» صير: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى بان، والضمير البارز مفعول أول لصير.

(١) قضو الرجل: معناه: ما أقضاه! وذلك أنك حولت «قضى» إلى مثال «ظَرُفَ» للدلالة على التعجب، على ما مر في بابه. ونظير ذلك: رَمُوَ الرجل، بمعنى: ما أرماه! وسَرُوَ الرجل، بمعنى: ما أسراه! أي: ما أقوى سيره ليلاً! أما سَرُوَ الرجل ـ بمعنى: ما أسماه وما أعظم مروءته! ـ فواوه أصلية.

(٢) «وإن» شرطية «تكن» فعل مضارع ناقص، فعل الشرط، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى الياء «عيناً» خبر تكن «لفعلى» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لعيناً «وصفاً» حال من فعلى «فذاك» الفاء واقعة في جواب الشرط، وذا اسم إشارة: مبتدأ، والكاف حرف خطاب «بالوجهين» جار ومجرور متعلق بقوله: «يلفى» الآتي على أنه مفعوله الثاني «عنهم» جار ومجرور متعلق بيلفى «يلفى» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ـ وهو المفعول الأول ـ ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم الإشارة الواقع مبتدأ، وجملة يلفى ومعموليه في محل رفع خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ وخبره في محل جزم جواب الشرط.

(3) قال الأشموني في «شرحه» ٤/ ٤٣٤ ـ ٤٣٥:

تنبيه: «فُعْلى» الواقعةُ صفةً على ضربين:

أحدُهما: الصفة المحضة، وهذه يتعيَّنُ فيها قلبُ الضمةِ كسرةً لسلامة الياء، ولم يُسمَعْ منها إلا «قسمةٌ ضِيْزَى»، أي: جائرة، يقال: ضازَهُ حقَّهُ يضيزُهُ: إذا بَخَسهُ وجار عليه. و«مشية حِيْكى»: أن يتحرَّك فيها المنكبان، يقال: حاك في مشيه يحيك: إذا حرَّك مَنْكِبَيه. =

فَصْلٌ

٩٦٤ ـ مِنْ لَامِ فَعْلَى اسْماً أَتَى الوَاوُ بَدَلْ　　يَاءٍ كَتَقْوَى غَالِباً جَا ذَا البَدَلْ[(١)]

تُبْدَلُ الواو من الياء الواقعة لَامَ اسْمٍ على وزن «فَعْلَى»، نحو: تَقْوَى، وأصله تَقْيَا؛ لأنه من تَقَيْتُ، فإن كانت فَعْلَى صفة لم تُبْدَلِ اليَاءُ واواً، نحو: «صَدْيَا وخَزْيَا»، ومثل تَقْوَى: «فَتْوَى» بمعنى الفُتْيَا، و«بَقْوَى» بمعنى البُقْيَا، واحترز بقوله: «غالباً» مما لم تبدل الياء فيه واواً وهي لَامُ اسْمٍ على «فَعْلَى»، كقولهم للرائحة: رَيَّا[(2)].

= والآخَرُ: غيرُ المحضة، وهي الجارية مجرى الأسماء، وهي «فُعْلى» «أفعل»، كالطوبى والكوسى والضوقى والخُورى، مؤنثات الأطيب والأكيس والأضيق والأخير! وهذا الضربُ هو مرادُ المصنِّف.

وهو في ما ذكره فيه مُخالِفٌ لما عليه سيبويه والنحويون؛ فإنهم ذكروا هذا الضربَ في باب الأسماء، فحكموا له بحُكم الأسماء، أعني: من إقرار الضمة وقلب الياء واواً؛ كما في «طوبى» مصدراً.

وظاهر كلام سيبويه أنه لا يجوز فيه غير ذلك، والذي يدل على أن هذا الضربَ من الصفات جارٍ مجرى الأسماء أن «أفعل» التفضيل يُجمَعُ على «أفاعل» فيُقال: «أفضل وأفاضل»، و«أكبر وأكابر» كما يقال في جمع «أفكل» ـ وهي الرِّعدة ـ: «أفاكل».

والمصنف ذكره في باب الصفات وأجاز فيه الوجهين، ونصَّ على أنهما مسموعان من العرب فكان التعبير السالم من الإبهام الملاقي لغرضه أن يقول:

وإنْ يكُنْ عيناً لفُعْلى أفعلا　　فذاك بالوجهين عنهم يُجْتلى

انتهى كلام الأشموني.

وذكر ابن هشام في «أوضح المسالك» ٣/ ٣٩١ ـ ٣٩٢ أن الناظمَ وابنَهُ خالفا النحويّين في هذه المسألة.

وانظر «توضيح المقاصد والمسالك» ٣/ ١٥٩١ ـ ١٥٩٢.

(١) «من لام» جار ومجرور متعلق بقوله: «بدل» الآتي، ولام مضاف، و«فعلى» مضاف إليه «اسماً» حال من فعلى «أتى» فعل ماض «الواو» فاعل أتى «بدل» حال من الواو، ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة، وبدل مضاف، و«ياء» مضاف إليه «كتقوى» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف، وتقدير الكلام: وذلك كائن كتقوى «غالباً» حال من قوله: «ذا» الآتي «جا» قصر للضرورة: فعل ماض «ذا» اسم إشارة: فاعل جاء «البدل» بدل من اسم الإشارة، أو عطف بيان عليه، أو نعت له.

(2) فإذا كانت لامُ «فَعْلى» واواً سلمت في الاسم ـ نحو «دعوى» ـ والصفة؛ نحو «نَشْوى».

ينظر «توضيح المقاصد والمسالك» ٣/ ١٥٩٣، و«شرح الأشموني» ٤/ ٤٣٥.

٩٦٥ ـ بِالعَكْسِ جَاءَ لَامُ فُعْلَى وَصْفَا وَكَـوْنُ قُـصْـوَى نَـادِراً لَا يَـخْـفَـى(١)

أي: تُبْدَل الواو الواقعة لاماً لِـ«فُعْلَى» وصفاً ياء، نحو: «الدُّنْيَا، والعُلْيَا»، وَشَذَّ قول أهل الحجاز: القُصْوَى؛ فإن كان «فُعْلَى» اسْماً سلمت الواوُ، كحُزْوَى(٢)(3).

فَصْلٌ

٩٦٦ ـ إنْ يَسْكُنِ السَّابِقُ مِنْ وَاوٍ وَيَا وَاتَّـصَـلَا وَمِـنْ عُـرُوضٍ عَـرِيَـا(٤)

٩٦٧ ـ فَـيَـاءً الـوَاوَ اقْـلِـبَـنَّ مُـدْغِـمَـا وَشَـذَّ مُـعْـطًـى غَـيْـر مَـا قَـدْ رُسِـمَـا(٥)

إذا اجتمعت الواو والياء في كلمة وَسَبَقَتْ إحداهما بالسكون، وكان سكونها أصْلِيًّا،

---

(١) «بالعكس» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من «لام فعلى» الآتي «جاء» فعل ماض «لام» فاعل «جاء»، و«لام» مضاف، و«فعلى» مضاف إليه «وصفاً» حال من فعلى «وكون» مبتدأ، وكون مضاف، و«قصوى» مضاف إليه، من إضافة المصدر الناقص إلى اسمه «نادراً» خبر المصدر الناقص «لا» نافية «يخفى» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى «كون» الواقع مبتدأ، والجملة من يخفى المنفي بلا وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ.

(٢) حزوى ـ بضم الحاء وسكون الزاي ـ اسم مكان بعينه، ويرد كثيرًا في شعر ذي الرمة؛ فمن ذلك قوله:

أدَارًا بِـحُـزْوَى هِـجْـتِ لِـلْـعَـيْـنِ عَـبْـرَةً فَـمَـاءُ الْـهَـوَى يَـرْفَـضُّ أو يَـتَـرَقْـرَقُ

(3) فإذا كانت لام «فُعْلى» ياءً سلمت في الاسم ـ نحو «الفُتْيَا»، وفي الصفة؛ نحو «القُصيا» تأنيث «الأقصى»؛ فلم يفرّقوا في «فُعْلى» من ذوات الياء بين الاسم والصفة؛ كما لم يفرقوا في «فَعْلى» ـ بالفتح ـ من ذوات الواو كما سبق. قاله المرادي ٣/ ١٥٩٤، وينظر الأشموني ٤/ ٤٣٧.

(٤) «إن» شرطية «يسكن» فعل مضارع، فعل الشرط «السابق» فاعل يسكن «من واو» جار ومجرور متعلق بقوله: يسكن «ويا» قصر للضرورة: معطوف على واو «واتصلا» الواو عاطفة، اتصل: فعل ماض، وألف الاثنين فاعل، وهو معطوف على فعل الشرط «ومن عروض» جار ومجرور متعلق بقوله: «عريا» الآتي «عريا» عري: فعل ماض، وألف الاثنين فاعل، وهو أيضاً معطوف على فعل الشرط بالواو الداخلة على الجار والمجرور.

(٥) «فياء» الفاء واقعة في جواب الشرط، ياء: مفعول ثان لاقلبن الآتي «الواو» مفعول أول لاقلبن «اقلبن» اقلب: فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «مدغماً» بصيغة اسم الفاعل: حال من فاعل اقلبن «وشذ» فعل ماض «معطى» فاعل شذ، وهو اسم مفعول يتعدى كفعله لاثنين أحدهما نائب الفاعل وهو ضمير مستتر فيه «غير» مفعول ثان لمعطى، وغير مضاف، و«ما» اسم موصول: مضاف إليه «قد» حرف تحقيق «رسما» رسم: فعل ماض مبني للمجهول، والألف للإطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة من رسم ونائب فاعله المستتر فيه لا محل لها صلة الموصول.

أُبدلت الواو ياءً وأُدغمت الياءُ في الياءِ، وذلك نحو: «سَيِّد، ومَيِّت» والأصل: سَيْوِدٌ ومَيْوِتٌ؛ فاجتمعت الواو والياء وَسَبَقَتْ إحداهما بالسكون؛ فقُلبت الواو ياء وأدغمت الياءُ في الياءِ؛ فصار: سيِّد ومَيِّت، فإن كانت الياء والواو في كلمتين لم يؤثر ذلك، نحو: «يُعْطِي وَاقِدٌ»، وكذا إن عرضت الياء أو الواو للسكون، كقولك في رُؤْيَة: «رُويَة»، وفي «قَوِيَ»: «قَوْيَ»(1) وَشَذَّ التصحيحُ في قولهم: «يَوْمٌ أَيْوَمُ»(2)، وَشَذّ أيضاً إبدال الياء واواً في قولهم: «عَوَى الكَلْبُ عَوَّةً»(٣).

٩٦٨ ـ مِنْ يَاءٍ اوْ وَاوٍ بِتَحْرِيكٍ أُصِلْ ... أَلِفاً ابْدِلْ بَعْدَ فَتْحٍ مُتَّصِلْ(٤)

٩٦٩ ـ إنْ حُرِّكَ التَّالِي وَإنْ سُكِّنَ كَفْ ... إعْلَالَ غَيْرِ اللَّامِ وَهْيَ لَا يُكَفْ(٥)

---

(1) وكذلك إن كان السابقُ منهما متحركاً؛ نحو «طويل» و«غيور»، أو كان السابقُ غير أصيل؛ نحو «ديوان»؛ إذ أصله «دوّان»، و«بُويع»؛ إذ واوه بدلٌ من ألف «بايع». ينظر «شرح الأشموني» ٤/ ٤٣٩.

(2) يومٌ أيومُ: شديد.

(٣) يقال: عوى الكلب يعوي ـ مثل رمى يرمي ـ عيًّا ـ بوزن رَمْيٍ ـ وعواء، وعوَّة، وعَوْيَةً ـ على فَعْلة كرَمْيَة ـ إذا لوى خَطْمَه ثم صوَّت، أو مد صوته ولم يفصح، والأخيرتان نادرتان، والقياس عَيَّة، بفتح العين وتشديد الياء مفتوحة، وشذوذ أولاهما من جهة قلب الياء التي هي لام الكلمة واوًا، عكس القياس القاضي بقلب الواو ياء؛ لما ذكر الشارح، وشذوذ ثانيتهما من جهة بقاء كل من الواو والياء على أصلهما مع أنهما اجتمعتا في كلمة واحدة وسبقت إحداهما بالسكون.

(٤) «من ياء» جار ومجرور متعلق بقوله: «أبدل» الآتي «أو» عاطفة «واو» معطوف على ياء «بتحريك» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لياء وما عطف عليه «أصل» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى تحريك، والجملة من أصل ونائب فاعله المستتر فيه في محل جر نعت لتحريك «ألفاً» مفعول تقدم على عامله، وهو قوله: «أبدل» الآتي «أبدل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بعد» ظرف متعلق بأبدل، وبعد مضاف، و«فتح» مضاف إليه «متصل» نعت لفتح.

(٥) «إن» شرطية «حرك» فعل ماض مبني للمجهول، فعل الشرط «التالي» نائب فاعل حرك، وجواب الشرط محذوف لدلالة سابق الكلام عليه «وإن» شرطية «سكن» فعل ماض مبني للمجهول، فعل الشرط، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى التالي «كف» فعل ماض، جواب الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى التالي «إعلال» مفعول به لكف، وإعلال مضاف، و«غير» مضاف إليه، وغير مضاف، و«اللام» مضاف إليه «وهي» ضمير منفصل مبتدأ «لا» نافية «يكف» فعل مضارع مبني للمجهول.

٩٧٠ ـ إعْلَالُهَا بِسَاكِنٍ غَيْرِ أَلِفْ أَوْ يَاءِ التَّشْدِيدُ فِيهَا قَدْ أُلِفْ(١)

إذا وقعت الواو والياء متحركة بعد فتحة قلبت ألفاً، نحو: «قَالَ وبَاعَ»، أصلهما: قَوَلَ وبَيَعَ، فقُلبت [الواو والياء] ألفاً؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، هذا إن كانت حركتهما أصلية؛ فإن كانت عَارِضَةً لم يعتدَّ بها، كـ«جَيَلٍ وتَوَمٍ» أصلهما: جَيْأَلٌ وتَوْأَمٌ(2)، نُقلت حركة الهمزة إلى اليَاءِ والواو، فصارا: جَيَلاً وتَوَماً(3).

فلو سَكَنَ ما بعد الياء أو الواو ولم تكن لاماً، وجب التصحيحُ، نحو: «بَيَان وطَوِيل»، فإن كانتا لاماً وجب الإعلالُ، ما لم يكن الساكن بعدهما ألفاً أو ياء مشددة، كـ«رَمَيَا وعَلَوِيٍّ»، وذلك نحو: يَخْشَوْنَ، أصْلُهُ: يَخْشَيُونَ، فقُلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، ثم حُذفت لالتقائها ساكنة مع الواو الساكنة.

٩٧١ ـ وَصَحَّ عَيْنُ فَعَلٍ وَفَعِلَا ذَا أَفْعَلٍ كَأَغْيَدٍ وَأَحْوَلَا(٤)

---

(١) «إعلالها» إعلال: نائب فاعل «يكف» في آخر البيت السابق، وإعلال مضاف، وها: مضاف إليه، والجملة من يكف ونائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو قوله: «وهي» في البيت السابق «بساكن» جار ومجرور متعلق بقوله: «يكف» السابق «غير» نعت لساكن، وغير مضاف، و«ألف» مضاف إليه «أو» عاطفة «ياء» معطوف على ألف «التشديد» مبتدأ «فيها» جار ومجرور متعلق بقوله: «ألف» الآتي «قد» حرف تحقيق «ألف» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى التشديد، والجملة من ألف ونائب فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ وخبره في محل جر نعت لياء.

(2) الجَيَلَ والجَيْأَل: الضَّبُع. والتَّوَمُ والتوأَمُ: أحدُ التوأمين.

(3) وثمةَ شروطٌ أخرى هي بإيجاز:
أن تكونا في كلمة واحدة، وأن يَنفتح ما قبلهما، وأن يتحرك ما بعدهما إن كانتا عينين، وأن لا يليهما ألف ولا ياء مشددة إن كانتا لامين.
وفي الأبيات التالية تتمةٌ للشروط.

(٤) «وصح» فعل ماض «عين» فاعل صح، وعين مضاف، و«فعل» بفتحتين: مضاف إليه «وفعلا» بفتح فكسر، وأصله فعل ماض فحكاه: معطوف على فعل، والألف للإطلاق «ذا» بمعنى صاحب: حال من فعل المكسور العين، وذا مضاف، و«أفعل» مضاف إليه «كأغيد» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف، وتقدير الكلام: وهذا كائن كأغيد «وأحولا» معطوف على أغيد، والألف للإطلاق.

كلُّ فعلٍ كان اسمُ الفاعلِ منه على وزن «أفْعَلَ» [1] فإنه يلزم عينَه التصحيحُ، نحو: عَوِرَ فهو أعْورُ، وهَيِف فهو أهْيَفُ، وغَيِدَ فهو أغْيَدُ [2]، [وحَوِلَ فهو أحْوَلُ]، وحُمِلَ المصدر على فعله، نحو: هَيَفٍ وغَيَدٍ وعَوَرٍ وحَوَلٍ.

٩٧٢ ـ وَإنْ يَبِنْ تَفَاعُلٌ مِنِ افْتَعَلْ ... وَالعَيْنُ وَاوٌ سَلِمَتْ وَلَمْ تُعَلْ [٣]

إذا كان افْتَعَلَ معتلَّ العينِ فحقُّه أن تُبدل عينه ألفاً، نحو: «اعْتَادَ وارْتَادَ» لتحركها وانفتاح ما قبلها؛ فإن أبَانَ «افتعل» معنى تَفَاعَلَ ـ وهو الاشتراك في الفاعلية والمفعولية ـ حُمِلَ عليه في التصحيحِ إن كان واويًّا، نحو: «اشْتَوَرُوا» [٤]، فإن كانت العين ياء وجب إعلالها، نحو: «ابْتَاعُوا، واسْتَافُوا» أي: تَضَارَبُوا بالسيوف [5].

٩٧٣ ـ وَإنْ لِحَرْفَيْنِ ذَا الإعْلالُ اسْتُحِقْ ... صُحِّحَ أَوَّلٌ وَعَكْسٌ قَدْ يَحِقْ [٦]

---

(1) هو «فَعِلَ» اللازم المكسور العين الدال على لون، أو عيب، أو وصف ظاهر في البدن.

(2) الأهيف: ضامرُ البطن والخاصرتين، والأغيدُ: ناعم البدن مُتثنيه.

(٣) «إن» شرطية «بين» فعل مضارع، فعل الشرط «تفاعل» فاعل يبن «من افتعل» جار ومجرور متعلق بيبن «والعين» الواو واو الحال، العين: مبتدأ «واو» خبر المبتدأ، والجملة في محل نصب حال، والرابط الواو «سلمت» سلم: فعل ماض جواب الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى الواو، أو إلى العين بهذا القيد، والتاء للتأنيث «ولم» الواو حالية، لم: نافية جازمة «تعل» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى العين، والجملة في محل نصب حال.

(٤) اشتوروا: أي تشاوروا، وذلك أن يشير كل منهم على الآخر في الأمر الذي يشير الآخر عليه فيه. وأما «اشتار فلان العسل» فإنه يُعَلُّ بقلب الواو ألفًا لتحركها مع انفتاح ما قبلها، لأنه لا يدل على التفاعل، ومعنى اشتار العسل: أخذه من كُوَّارته، مثل: «شاره يَشُوره».

(5) فإن لم يدل على التفاعُل؛ فإعلاله واجب؛ نحوُ «اعتاد»، و«اجتاز».

(٦) «إن» شرطية «لحرفين» جار ومجرور متعلق بقوله: «استحق» الآتي «ذا» اسم إشارة: نائب فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده «الإعلال» بدل من الإشارة، أو عطف بيان عليه، أو نعت له «استحق» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم الإشارة، والجملة لا محل لها مفسرة «صحح» فعل ماض مبني للمجهول، جواب الشرط «أول» نائب الفاعل «وعكس» مبتدأ، وهو على تقدير الإضافة إلى محذوف، ولهذا جاز الابتداء به مع كونه نكرة «قد» حرف تقليل «يحق» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى عكس، والجملة من يحق وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو قوله: «عكس».

إذا كان في كلمة حَرْفا عِلَّةٍ كلٌّ واحد متحرك مفتوحٌ ما قبله، لم يجز إعلالهما معاً؛ لئلا يتوالى في كلمة واحدة إعلالان؛ فيجب إعلالُ أحدهما وتصحيحُ الآخَرِ، وَالأَحَقُّ منهما بالإعلال الثاني، نحو: «الحَيَا والهَوَى»، والأَصْلُ: حَيَيٌ وهَوَيٌ، فوجد في كل من العين واللام سببُ الإعلالِ؛ فعمل به في اللام وحدها لكونها طرفاً، والأطرافُ محلُّ التغيير، وشَذَّ إعلالُ العينِ وتصحيح اللام، نحو: «غَايَة».

٩٧٤ ـ وَعَيْنُ مَا آخِرَهُ قَدْ زِيدَ مَا يَخُصُّ الاِسْمَ وَاجِبٌ أَنْ يَسْلَمَا[١]

إذا كان عينُ الكلمةِ واواً متحركة مفتوحاً ما قبلها، أو ياء متحركة مفتوحاً ما قبلها، وكان في آخرها زيادة تخصُّ الاسمَ، لم يَجُزْ قلبُهَا ألفاً، بل يجب تصحيحها، وذلك نحو: «جَوَلَان، وَهَيَمَانٍ» وشذ: «مَاهَان، وداران»[2].

٩٧٥ ـ وَقَبْلَ با اقلبْ مِيماً النُّونَ إذَا كَانَ مُسَكَّناً كَمَنْ بَتَّ انْبِذَا[٣]

---

(١) «وعين» مبتدأ، وعين مضاف، و«ما» اسم موصول: مضاف إليه «آخره» آخر: ظرف متعلق بقوله: «زيد» الآتي، منصوب على الظرفية المكانية، وآخر مضاف، والهاء مضاف إليه «قد» حرف تحقيق «زيد» فعل ماض مبني للمجهول «ما» اسم موصول: نائب فاعل زيد، والجملة من زيد ونائب فاعله لا محل لها صلة الموصول الأول «يخص» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه «الاسم» مفعول به ليخص، والجملة من يخص وفاعله المستتر فيه لا محل لها صلة الموصول الثاني «واجب» خبر المبتدأ «أن» حرف مصدري ونصب «يسلما» يسلم: فعل مضارع منصوب بأن، والألف للإطلاق، والفاعل ضمير مستتر فيه، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر فاعل لواجب، وتقدير البيت: وعين ما قد زيد في آخره ما يخص الاسم واجب سلامته.

(2) القياس فيهما «دَوَران» و«مَوَهان». وقيل: إنهما أعجميان، فلا يَحسُن عدُّهما فيما شذَّ.
ينظر «شرح الأشموني وعليه حاشية الصبان» ٤/ ٤٤٥.

(٣) «وقبل» ظرف متعلق بقوله «اقلب» الآتي، وقبل مضاف، و«با» قصر للضرورة: مضاف إليه «اقلب» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ميماً» مفعول ثان لاقلب تقدم على المفعول الأول «النون» مفعول أول لاقلب «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «كان» فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه «مسكناً» خبر كان، والجملة في محل جر بإضافة «إذا» إليها، وجواب الشرط محذوف لدلالة سابق الكلام عليه «كمن» الكاف جارة لقوله محذوف، وإعراب باقي الكلام ظاهر.

لما كان النُّطْقُ بالنون الساكنة قبل الباء عَسِراً، وجب قلبُ النون ميماً، ولا فرق في ذلك بين المتصلة والمنفصلة[1]، ويجمعهما قولُه: «مَنْ بَتَّ انْبِذَا» أي: مَنْ قَطَعك فألقه عن بالك واطْرَحْه، وألف «انبذا» مُبْدَلَةٌ من نون التوكيد الخفيفة.

فَصْلٌ

٩٧٦ ـ لِسَاكِنٍ صَحَّ انْقُلِ التَّحْرِيكَ مِنْ ذِي لِينٍ آتٍ عَيْنَ فِعْلٍ كَأَبِنْ[٢]

إذا كانت عينُ الفعل ياء أو واواً متحركة، وكان ما قبلها ساكناً صحيحاً، وجَبَ نقلُ حركة العين إلى الساكن قبلها، نحو: «يَبِينُ ويَقُومُ»، والأصل: يَبْيِنُ وَيَقْوُمُ، بكسر الياء وضم الواو، فنقلت حركتهما إلى الساكِن قبلهما، وهو الباء والقاف، وكذلك في «أَبِنْ»[٣].

فإن كان الساكنُ غيرَ صحيحٍ لم تنقل الحركة، نحو: «بَايَعَ وبيَّنَ وعَوَّقَ»[٤].

٩٧٧ ـ مَا لَمْ يَكُنْ فِعْلَ تَعَجُّبٍ ولَا كَابْيَضَّ أَوْ أَهْوَى بِلَامٍ عُلِّلَا[٥]

---

(١) المتصلة: في كلمة واحدة، والمنفصلة: في كلمتين.
وهذا هو المسمى في أحكام التجويد «الإقلابَ»، وله تفاصيلُ في أدائه تُراجَعُ في مظانِّها.

(٢) «لساكن» جار ومجرور متعلق بقوله: «انقل» الآتي «صح» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ساكن، والجملة من صح وفاعله المستتر فيه في محل جر صفة لساكن «انقل» فعل أمر، وفيه ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت هو فاعل «التحريك» مفعول به لانقل «من ذي» جار ومجرور متعلق بانقل، وذي مضاف، و«لين» مضاف إليه «آت» نعت للين، أو لذي لين، وفيه ضمير مستتر هو فاعله «عين» حال من الضمير المستتر في آت، وعين مضاف، و«فعل» مضاف إليه «كأبن» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف.

(٣) أصل «أبن»: أَبْيِن، كأكْرِم، نقلت حركة الياء إلى الساكن الصحيح قبلها ـ وهو الباء الموحدة ـ فالتقى ساكنان: الياء التي نقلت حركتها، والنون الساكنة للبناء، فحذفت الياء للتخلص من التقاء الساكنين.

(٤) ومثال ذلك من يائي العين: زين، ولين، وطين، وعين، وتيم، وخيم. ومن واوي العين: شوق، وكور، وروع، وحول، وهون، وروق، وسوف، ولون، وكون، وهوم، وحوم. ونظير هذا: تعاون، وتعاور، وتقاولوا، وتباين، وتبايعوا.

(٥) «ما» مصدرية ظرفية «لم» نافية جازمة «يكن» فعل مضارع ناقص مجزوم لم، واسمه ضمير مستتر فيه «فعل» خبر يكن، وفعل مضاف، و«تعجب» مضاف إليه «ولا» الواو عاطفة، لا: زائدة «كابيض» معطوف على خبر يكن «أو» عاطفة «أهوى» معطوف على ابيض «بلام» جار ومجرور متعلق بقوله: علل، الآتي «عللا» علل: فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه، والألف للإطلاق، والجملة في محل جر صفة لأهوى.

أي: **إنما تنقل حركة العين إلى الساكن الصحيح قبلها إذا لم يكن الفعل للتعجب أو مضاعفاً أو مُعْتَلَّ اللام**؛ فإن كان كذلك فلا نَقْلَ، نحو: ما أَبْيَنَ الشيءَ وأَبْيِنْ بِهِ! وما أَقْوَمَهُ وأَقْوِمْ بِهِ! ونحو: ابْيَضَّ واسْوَدَّ، ونحو: أَهْوَى.

٩٧٨ ـ وَمِثْلُ فِعْلٍ فِي ذَا الاعْلَالِ اسْمُ ... ضَاهَى مُضَارِعاً وَفِيهِ وَسْمُ(١)

يعني أنه يثبت للاسم الذي يُشْبِه الفعلَ المضارعَ ـ في زيادته فقط، أو في وَزْنِه فقط ـ من الإعلال بالنقل ما يثبت للفعل.

فالذي أشْبَه المضارع في زيادته فقط: تِبِيعٌ ـ وهو مثال: «تِحْلِئ»(2) ـ من البيع، الأصْلُ: تِبْيِعٌ ـ بكسر التاء وسكون الباء ـ فنقلت حركة الياء إلى الباء فصار: تِبِيع.

والذي أشْبَهَ المضارع في وزنه فقط: «مَقَامٌ»، والأصل: مَقْوَم؛ فنقلت حركة الواو إلى القاف، ثم قلبت الواو ألفاً لمجانسة الفتحة.

فإن أشْبَهَه في الزيادة والزِّنَةِ؛ فإما أن يكون منقولاً من فِعْلٍ، أو لا، فإن كان منقولاً منه أُعِلَّ، كَيَزِيد، وإلا صَحَّ، كَأَبْيَضَ وأَسْوَدَ.

٩٧٩ ـ ومِفْعَلٌ صُحِّحَ كَالمِفْعَالِ ... وَأَلِفَ الإفْعَالِ وَاسْتِفْعَالِ(٣)

٩٨٠ ـ أَزِلْ لذَا الإعْلَالِ والتَّا الزَمْ عِوَضْ ... وَحَذْفُهَا بِالنَّقْلِ رُبَّمَا عَرَضْ(٤)

---

(١) «ومثل» مبتدأ، ومثل مضاف، و«فعل» مضاف إليه «في ذا» جار ومجرور متعلق بمثل؛ لما فيه من معنى المماثلة «الإعلال» بدل من اسم الإشارة، أو عطف بيان عليه، أو نعت له «اسم» خبر المبتدأ الذي هو قوله: مثل، وجملة «ضاهى مضارعاً» في محل رفع نعت لاسم، وجملة «وفيه وسم» من الخبر المقدم والمبتدأ المؤخر في محل نصب حال رابطها الواو.

(2) التِّحْلِئُ ـ بالكسر ـ: شَعَرُ وجه الأديم، ووسَخُهُ، وسواده.

(٣) «ومفعل» مبتدأ «صحح» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مفعل، والجملة من صحح ونائب فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ «كالمفعال» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستتر في «صحح» السابق «وألف» مفعول تقدم على عامله، وهو قوله: «أزل» في البيت الآتي، وألف مضاف، و«الإفعال» مضاف إليه «واستفعال» معطوف على الإفعال.

(٤) «أزل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «لذا» جار ومجرور متعلق بأزل «الإعلال» بدل من ذا، أو عطف بيان عليه، أو نعت له «والتا» قصر للضرورة: مفعول مقدم لالزم «الزم» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «عوض» حال من التاء، ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة «وحذفها» =

لما كان «مِفْعَالٌ» غيرَ مُشْبهٍ للفعل استحقَّ التصحيحَ، كَمِسْوَاكٍ، وحُمِل أيضاً مِفْعَلٌ عليه؛ لمشابهته له في المعنى، فصُحِّح كما صُحح مفعال، كمِقْوَل ومِقْوَالٍ[١].

وأشار بقوله: «وألف الإفعال واستفعال أزل. . إلى آخره» إلى أن المصدر إذا كان على وزن إفْعَالٍ أو اسْتِفعَال وكان معتلَّ العينِ، فإن ألفه تُحذف؛ لالتقائها ساكنة مع الألف المبدلة من عين المصدر، وذلك نحو: «إقَامَة واسْتِقَامة»، وأصله: إقْوَامٌ واسْتِقْوَام، فنُقلت حركة العين إلى الفاء، وقُلبت الواو ألفاً لمجانسة الفتحة قبلها، فالتقى ألفان، فحذفت الثانية منهما، ثم عُوِّض منها تاء التأنيث، فصار إقَامَةً واسْتِقَامَة، وقد تحذف هذه التاء، كقولهم: أجَابَ إجَاباً، ومنه قولُه تعالى: ﴿وَإِقَامَ ٱلصَّلَوٰةِ﴾ [الأنبياء: ٧٣][٢].

٩٨١ ـ وَمَا لإفْعَالٍ مِنَ الحَذْفِ وَمِنْ ... نَقْلٍ فَمَفْعُولٌ بِهِ أيضاً قَمِنْ[٣]

= الواو عاطفة، حذف: مبتدأ، وحذف مضاف، والضمير العائد إلى التاء مضاف إليه «بالنقل» جار ومجرور متعلق بقوله: عرض، الآتي، ويروى بعد ذلك «نادراً» وهو حال من الضمير المستتر في قوله: «عرض» الآتي، ويروى مكانه: «ربما» وهو مركب من رب الذي هو حرف تقليل، وما الكافة «عرض» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى حذفها، والجملة من عرض وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو حذف.

(١) **اعلم أولاً** أن وزن المفعال أصل في تصحيح ما عينه واو أو ياء مفتوحان وقبلهما ساكن صحيح؛ لأنه لم يشبه الفعل لا في الزيادة ولا في الزنة، ولأنه لو نقلت حركة الحرف المعتل فيه إلى الساكن الصحيح قبله، لم يجز قلب الواو والياء ألفًا فيه؛ لوجود ألف بعدها.

ثم اعلم أن العلماء يختلفون في مفعل بغير ألف، فمنهم من يقول: حمل على مفعال؛ لأنه أشبهه في اللفظ والمعنى، أما مشابهته لفظًا؛ فلأنه لا فرق بينهما لفظًا إلا بزيادة الألف، وهي إشباع للفتحة، وأما مشابهته معنى؛ فإن كل واحد منهما يأتي اسم آلة، كمخيط ومخياط، ويأتي صيغة مبالغة، كمقول ومقوال، وهذا هو الذي ذكره الشارح، ومن العلماء من يقول: إن مفعلاً هو نفس مفعال، غاية ما في الباب أن الألف حذفت منه.

(٢) وقد ورد تصحيح إفعال واستفعال وفروعهما في ألفاظ، منها قولهم: أعول إعوالاً، وأغيمت السماء إغيامًا، واستحوذ عليه استحواذًا، وأغيلت المرأة ولدها إغيالاً، واستغيل الصبي استغيالاً، وأسود الرجل إسوادًا، إذا وُلد له السادة أو السود، وذلك كله شاذ عن القياس عند النحاة.

(٣) «ما» اسم موصول: مبتدأ أول «لإفعال» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول «من الحذف» متعلق بما تعلق به ما قبله «ومن نقل» معطوف على قوله: من الحذف «فمفعول» الفاء زائدة، ومفعول: مبتدأ ثان «به» جار ومجرور متعلق بقوله: قمن، الآتي «أيضاً» مفعول مطلق لفعل محذوف «قمن» خبر المبتدأ الثاني، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول.

٩٨٢ ـ نَحْوُ مَبِيعٍ ومَصُونٍ وَنَدَرْ تَصْحِيحُ ذِي الوَاوِ وَفي ذِي اليَا اشْتَهَرْ(١)

إذا بُني «مَفْعُول» من الفعل المعتل العين بالياء أو الواو، وجب فيه ما وجب في «إفعال» و«استفعال» من النقل والحذف؛ فتقول في «مفعول» من باع وقال: «مَبِيعٌ ومَقُولٌ» والأصل: مَبْيُوعٌ ومَقْوُولٌ، فنقلت حركةُ العينِ إلى الساكن قبلها، فالتقى ساكنان: العينُ، وواو مفعول، فحُذفت واو مفعول، فصار مَبيع ومَقُول، وكان حَقُّ مبيع أن يقال فيه: مَبُوع(٢)، لكن قلبوا الضمةَ كسرةً لتصح الياء، **ونَدر التصحيح فيما عينه واو،** قالوا: ثوبٌ مَصْوُونٌ، والقياس مَصُونٌ، ولغة تميم تصحيحُ ما عينُه ياء؛ فيقولون: مَبْيُوعٌ، ومَخْيُوط، ولهذا قال المصنف رحمهُ الله تعالى: **«وندر تصحيح ذي الواو وفي ذي اليا اشتهر»**(٣).

---

(١) «نحو» خبر مبتدأ محذوف، ونحو مضاف، و«مبيع» مضاف إليه «ومصون» معطوف على مبيع «وندر» الواو عاطفة، وندر: فعل ماض «تصحيح» فاعل ندر، وتصحيح مضاف، و«ذي» مضاف إليه، وذي مضاف، و«الواو» مضاف إليه «وفي ذي» جار ومجرور متعلق بقوله: «اشتهر» الآتي، وذي مضاف، و«اليا» مضاف إليه «اشتهر» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على تصحيح.

(٢) لأنه بعد أن حذفت واو المفعول صارت الباء مضمومة وبعدها ياء ساكنة، والأصل أنه إذا وقعت الياء الساكنة بعد ضمة، قلبت واوًا إن كان ما هي فيه مفردًا، كما حصل في موقن وموسر، وأصلهما: ميقن وميسر، وفعلهما: أيقن وأيسر، لكنهم لم يفعلوا ذلك هنا وقلبوا ضمة الباء كسرة لتسلم الياء؛ ليظهر الفرق بين الواوي واليائي.

(٣) أصل مبيع: مبيوع؛ فنقلت ضمة الياء إلى الباء الساكنة قبلها، فالتقى ساكنان: الياء، والواو، وإلى هنا يتفق سيبويه والأخفش، ثم اختلفوا في المحذوف من الساكنين أهو الياء التي هي عين الكلمة، أم هو الواو الزائدة في صيغة المفعول؟ فقال سيبويه: حُذفت واو مفعول، وقال الأخفش: حُذفت عين الكلمة، فأما الأخفش فزعم أن واو مفعول دالة على اسم المفعول، وما جيء به للدلالة على معنى لا يحذف، وزعم أن المعهود حذف أول الساكنين لا ثانيهما.

والذي نرجحه هنا هو مذهب سيبويه، ونستدل على ذلك بأنه لو كانت المحذوفة عين الكلمة لم يختلف الواوي واليائي، لكننا رأيناهم يقولون في الواوي: مقول ومصون ومدوف، وفي اليائي: مبيع ومعين ومعيب، ودعوى أن واو مفعول قلبت ياء في اليائي دعوى لا يقوم عليها دليل، فوق أنها تنقض ما احتج به الأخفش من أن واو مفعول دالة على اسم المفعول.

والجواب عما ذكره الأخفش: أما قوله: «إن واو مفعول دالة على صيغة اسم المفعول فلا يجوز أن تحذف»

فالجواب عنه من وجهين:

أولهما: أنَّا لا نسلم أن الواو هي الدالة على معنى اسم المفعول، بدليل أن اسم المفعول من المزيد فيه مشتمل على الميم دون الواو، وذلك نحو: مكرم ومستعان به. =

٩٨٣ ـ وَصَحِّحِ المَفْعُولَ مِنْ نَحْوِ عَدَا وَأَعْلِلِ انْ لَمْ تَتَحَرَّ الأَجْوَدَا(١)

إذا بُني مَفْعُول من فعلٍ معتلِّ اللام، فلا يخلو: **إما أن يكون معتلًّا بالياء أو بالواو.**

فإن كان معتلًّا بالياء، وجب إعلاله بقلب واو مفعول ياء وإدغامها في لام الكلمة، نحو: «مَرْمِيّ» والأصل: مَرْمُويٌ، فاجتمعت الواو والياء وسَبَقَتْ إحداهما بالسكون؛ فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء، وإنما لم يذكر المصنف رحمه الله تعالى هذا هنا؛ لأنه قد تقدم ذِكره.

وإن كان معتلًّا بالواو، فالأجودُ التصحيحُ إن لم يكن الفعل على فَعِلَ، نحو: «مَعْدُوٌّ» مِنْ عَدَا، ولهذا قال المصنف: «من نحو عدا»، ومنهم من يُعِلُّ، فيقول: «مَعْدِيّ»(٢)(3)، فإن كان الواويّ على فَعِلَ، فالصحيح الإعلال؛ نحو: «مَرْضِيٌّ» مِنْ رَضِيَ؛ قال الله تعالى: ﴿ٱرۡجِعِيٓ إِلَىٰ رَبِّكِ رَاضِيَةٗ مَّرۡضِيَّةٗ﴾ [الفجر: ٢٨]؛ والتصحيح قليل؛ نحو: «مَرْضُوٌّ».

= وثانيهما: أنَّا إنْ سلمنا أن للواو مدخلاً في الدلالة على المعنى، فلا نسلم أنه لا يجوز حذفها؛ لأن محل ذلك أن لو لم يكن في الصيغة ما يدل على المعنى غيرها، فأما هنا، فإن حذفت الواو بقيت الميم دالة على المعنى.

وأما قوله: «إن الذي يحذف هو أول الساكنين كما في نحو: قل وبع وقاض ومعنى» فالجواب عنه: أنا لا نسلم أن هذا مطرد في كل ساكنين يلتقيان، بل هذا خاص بما إذا كان أول الساكنين معتلًّا وثانيهما صحيحًا كما في الأمثلة التي ذكرها، فأما إذا كان الساكنان جميعًا معتلين كما في الذي نحن بصدده، فلا يلزم حذف الأول منهما.

(١) «وصحح» فعل أمر، وفيه ضمير مستتر وجوباً فاعل «المفعول» مفعول به لصحح «من نحو» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من المفعول، ونحو مضاف، و«عدا» قصد لفظه: مضاف إليه «وأعلل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «إن» شرطية «لم» نافية جازمة «تتحر» فعل مضارع مجزوم بلم، وعلامة جزمه حذف الألف، والفتحة قبلها دليل عليها، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، وجملة لم تتحر فعل الشرط «الأجودا» مفعول به لتتحر، والألف للإطلاق، وجواب الشرط محذوف لدلالة سابق الكلام عليه، وتقدير الكلام: إن لم تتحر الأجود فأعلل.

(٢) ومن الإعلال قول الشاعر:

لَقَدْ عَلِمَتْ عِرْسِي مُلَيْكَةُ أَنَّنِي أَنَا اللَّيْثُ مَعْدِيًّا عَلَيْهِ وعَادِيَا

(3) معدي: أصلُها «مَعْدُوْوٌ» قُلبت الواو الثانية ياءً حملاً على فعلِهِ (عدِوَ ← عَدِيَ) لتطرفها بعد كسرة، فصارت «مَعْدُويٌ» فاجتمعت الواو والياء فقُلبت الواو ياءً وأُدغِمتا وكسرت الدال لمناسبة الياء.

٩٨٤ ـ كَذَاكَ ذَا وَجْهَيْنِ جَا الفُعُولُ مِنْ ذِي الـوَاوِ لَامَ جَـمْـعٍ اوْ فَـرْدٍ يَـعِـنْ[١]

إذا بُني اسمٌ على «فُعُولٍ» فإن كان جمعاً وكانت لامه واواً، **جاز فيه وجهان: التصحيحُ، والإعلالُ**، نحو: «عُصِيٍّ وَدُلِيٍّ» في جمع عصاً وَدَلْو، وَ«أُبُوٌّ، وَنُجُوٌّ» جمع أبٍ وَنَجْوٍ[٢]، والإعلالُ أجودُ من التصحيح في الجمع[٣]، وإن كان مفرداً جاز فيه وجهان: الإعلال، والتصحيح، والتصحيح أجود، نحو: «علا عُلُوًّا» وَ«عَتَا عُتُوًّا» وَيَقِلُّ الإعلالُ، نحو: «قَسَا قِسِيًّا» أي قسوة.

٩٨٥ ـ وَشَـاعَ نَـحْـوُ نُـيَّـمٍ فـي نُـوَّمِ وَنَـحْـوُ نُـيَّـامٍ شُـذُوذُهُ نُـمِـي[٤]

---

(١) «كذاك» كذا: جار ومجرور متعلق بقوله: «جاء» الآتي، والكاف حرف خطاب «ذا» بمعنى صاحب: حال من الفعول، وذا مضاف، و«وجهين» مضاف إليه «جا» قصر للضرورة: فعل ماض «الفعول» فاعل جاء «من ذي» جار ومجرور متعلق بجاء، أو بمحذوف حال من الفعول، وذي مضاف، و«الواو» مضاف إليه «لام» حال من الواو، ولام مضاف، و«جمع» مضاف إليه «أو» عاطفة «فرد» معطوف على جمع «يعن» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فرد، والجملة في محل جر نعت لفرد، ومعنى يعن: يبدو ويظهر.

(٢) أما عصي فأصله الأصيل: عصوو ـ بضم العين والصاد ـ فقلبت الواو المتطرفة ياء تخلصًا من ثقل اجتماع واوين في آخر الكلمة مع ضمة قبلهما، فصار عصوي، ثم اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون، فقلبت الواو ياء، فصار عصي، بضمتين وياء مشددة، فقلبت ضمة الصاد كسرة لتناسب الياء، ثم يجوز لك أن تقلب ضمة العين كسرة للتناسب، ويجوز أن تبقيها، وأما دُلِيٌّ، فأصلها: دلوو، ثم دلوي، ثم دلي، وبيانه كما سبق، وأما أبو فظاهر، وأما نُجُوٌّ، فيجوز أن يكون بالجيم على أنه جمع نَجْو، وهو السحاب الذي أهراق ماءه، ويجوز أن يكون بالحاء المهملة على أنه جمع نحو، بمعنى الجهة، وقد حكى سيبويه: إنكم لتطيرون في نُحُوٍّ كثيرة، ومعناه: إنكم لتسيرون في أنحاء وجهات كثيرة مختلفة.

(٣) ظاهر عبارة الناظم التسوية بين الجمع والمفرد في جواز الوجهين في كل منهما، ولهذا بادر الشارح ببيان الفرق بين المفرد والجمع، وقد قال ابن مالك نفسه في كتابه «الكافية الشافية» الذي اختصر منه الألفية:

وَرَجِّـحِ الإعـلَالَ فـي الـجَـمْـعِ وَفِـي مُـفْـرَدِ الـتَّـصْـحِـيـحُ أوْلَـى مَـا قُـفِـي

هذا، ولم يذكر الناظم ولا الشارح شرط جواز الوجهين في فعول، وشرطه ألا يكون فعله من باب قوي، فإن كان الفعل من باب قوي وجب فيه الإعلال.

(٤) «وشاع» فعل ماض «نحو» فاعل شاع، ونحو مضاف، و«نيم» مضاف إليه «في نوم» جار ومجرور متعلق بشاع، أو بمحذوف حال من نيم «ونحو» مبتدأ أول، ونحو مضاف، و«نيام» مضاف إليه «شذوذه» شذوذ: مبتدأ ثان، وشذوذ مضاف، والهاء مضاف إليه «نمي» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير =

إذا كان «فُعَّل» جمعاً لما عينُه واوٌ، جاز تصحيحُه وإعلاله إن لم يكن قبل لامه ألف(1)، كقولك في جمع صائم: «صُوَّمٌ، وَصُيَّمٌ» وفي جمع نائم: «نُوَّم، وَنُيَّم».

فإن كان قبل اللام ألفٌ وجب التصحيح، والإعلالُ شاذٌّ، نحو: «صُوَّام»، و«نُوَّام» ومن الإعلال قولُه: [الطويل]

ش٣٥٩ ـ فَمَا أَرَّقَ النُّيَّامَ إِلَّا كَلَامُهَا(٢)

   

= مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى شذوذه، والجملة من نمى ونائب فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ الثاني، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول.

(1) بشرطٍ لم يذكُرْهُ، وهو أن لا يكون معتلَّ اللام، نحو «شاو» و«شُوَّى»، فهذا لا يجوز إعلالُه؛ كراهةً لتوالي الإعلال.
ذكَّر به المرادي ٣/ ١٦١٧، وذكره الأشموني ٤/ ٤٦١.

(٢) هذا عجز بيت لأبي الغمر الكلابي، وصدره قوله:

أَلَا طَرَقَتْنَا مَيَّةُ ابنةُ مُنذِرٍ

اللغة: «طرقتنا» جاءتنا ليلاً «أرق» أسهد وأطار النوم عن الأجفان «النيام» جمع نائم، وستعرف ما فيه، والمعنى أوضح من أن يشار إليه.

الإعراب: «ألا» أداة تنبيه «**طرقتنا**» طرق: فعل ماض، والتاء للتأنيث، ونا: مفعول به لطرق «**مية**» فاعل طرق «**ابنة**» نعت لمية، وابنة مضاف، و«**منذر**» مضاف إليه «**فما**» الفاء عاطفة، وما: نافية «**أرق**» فعل ماض «**النيام**» مفعول به لأرق «**إلا**» أداة استثناء ملغاة «**كلامها**» كلام: فاعل أرق، وكلام مضاف، وها: مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله: «النيام» في جمع نائم، حيث أعل بقلب الواو ياء، وكان قياسه «النوام» بالتصحيح، وهو الأكثر استعمالاً في كلام العرب، ومن ذلك قول الشاعر:

أَلَا أَيُّهَا النُّوَّامُ وَيحكُم هُبُّوا أُسَائِلُكُمْ هَلْ يَقتُلُ الرَّجُلَ الحُبُّ

فَصْلٌ

٩٨٦ ـ ذُو اللِّينِ فَا تَا فِي افْتِعَالٍ أُبْدِلَا وَشَذَّ فِي ذِي الهَمْزِ نَحْوُ ائْتَكَلَا[1]

إذا بني «افتعالٌ» وفروعُه من كلمة فاؤها حرفُ لينٍ، وجب إبدال حرف اللين تاء، نحو: اتِّصال، وَاتَّصَلَ، وَمُتَّصِلٍ، والأصل فيه: اوْتِصَال، واوتَصَلَ، ومُوتَصِلٌ[2]، فإن كان حرفُ اللين بدلًا من همزة لم يجز إبداله تاء؛ فتقول في افتعل من الأكل: ائْتَكَلَ، ثم تبدل الهمزة

---

(١) «ذو» مبتدأ، وذو مضاف، و«اللين» مضاف إليه «فا» قصر للضرورة: حال من الضمير المستتر في قوله: «أبدلا» الآتي «تا» قصر للضرورة أيضاً: مفعول ثان لأبدل «في افتعال» جار ومجرور متعلق بأبدل، أو بمحذوف نعت لتا «أبدلا» أبدل: فعل ماض مبني للمجهول، والألف للإطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى «ذو اللين» الواقع مبتدأ، وهو المفعول الأول، وقد تقدم المفعول الثاني، والجملة من أبدل ونائب فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ «وشذ» فعل ماض «في ذي» جار ومجرور متعلق بشذ، وذي مضاف، و«الهمز» مضاف إليه «نحو» فاعل شذ، ونحو مضاف، و«ائتكلا» قصد لفظه: مضاف إليه.

(٢) قد مثل الشارح لما كان حرف اللين فيه واوًا، فأما مثال اليائي، فقولك من يسر: اتَّسر يتَّسر اتِّسارًا فهو متَّسر، وههنا أمران:

الأول: أن سبب قلب الواو والياء تاء في هذا الموضع يرجع إلى أمرين، أولهما: الابتعاد عن عسر النطق بحرف اللين الساكن مع التاء لقرب مخرجيهما وتنافي صفتيهما؛ لأن حرف اللين مجهور والتاء مهموسة.

وثانيهما: أنه لو لم يقلب حرف اللين تاء لتلاعبت به حركات الفاء، فكان يكون ياء إذا انكسرت الفاء، نحو: ايتصل وايتسر؛ لسكون حرف اللين مع انكسار ما قبله، ويكون ألفًا إذا انفتحت الفاء، نحو: ياتصل وياتسر، وواوًا إذا انضمت الفاء، نحو: موتصل وموتسر، فلما خشوا ذلك قلبوه تاء؛ ليكون حرفًا جلدًا يقوى على حركات فاء الكلمة، فلا يتغير بتغير حركتها، وإنما اختصوه بالقلب إلى التاء ليسهل بعد القلب إدغام التاء في التاء التالية ليزول عسر النطق.

والأمر الثاني: أن قلب حرف اللين تاء في هذا الموضع هو اللغة الفصحى، ومن أهل الحجاز من يبقيه ويتركه تتلاعب حركة الفاء به، فيقول: ايتصل ياتصل ايتصالاً فهو موتصل، وايتسر ياتسر ايتسارًا فهو موتسر، ومنهم من يهمزه فيقول: ائتسر يأتسر ائتسارًا فهو مؤتسر، وائتصل يأتصل ائتصالاً فهو مؤتصل، وهذه لغة غريبة.

ياء، فتقول: ايتكل، ولا يجوز إبدال الياء تاء، وشذ قولهم: «اتَّزَرَ» بإبدال الياء تاء[١][2].

٩٨٧ ـ طَا تَا افْتِعَالٍ رُدَّ إِثْرَ مُطْبِقِ ... فِي ادَّانَ وازْدَدْ وادَّكِرْ دَالاً بَقِي[٣]

إذا وقعت تاء «افتعال» بعد حرف من حروف الإطباق ـ وهي الصاد والضاد والطاء والظاء[4]، وجَب إبدالُهُ طاءً، كقولك: «اصْطَبَرَ، واضْطجَعَ، واظْطَعَنُوا، وَاظْطَلَمُوا».

والأصل: اصْتَبَر، واضْتَجَعَ، واظتعنوا، واظْتَلموا؛ فأبدل من تاء الافتعال طاء[5].

وإن وقعت تاء الافتعال بعد الدال والزاي والذال قلبت دالاً، نحو: «ادَّانَ، وازْدَدْ، وادَّكِرْ».

والأصلُ: ادْتَانَ، وازْتَدْ، واذْتَكِر، فاستثقلت التاء بعد هذه الأحرف، فأبدلت دالاً، وأدغمت الدالُ في الدال[6].

---

(١) يروي المحدثون من حديث عائشة رضي الله تعالى عنها أنها قالت عن النبي ﷺ: «وكان يأمرني أن أتزر» بفتح الهمزة وتشديد التاء من الإزار على أنه قد قلبت الهمزة ياء ثم تاء ثم أُدغمت التاء في التاء، ونص النحاة على أن هذا خطأ، وأن صواب الرواية: «أن آتزر» بهمزة ممدودة ثم تاء مخففة.

(2) قولُها رضي الله عنها في «السنن الكبرى» للنسائي برقم (٩٠٧٩)، وفي «جامع الترمذي» برقم (١٣٢)، وفي «مسند أحمد» برقم (٢٥٧٥٠).

(٣) «طا» قصر للضرورة: مفعول ثان تقدم على عامله، وعلى المفعول الأول «تا» قصر للضرورة أيضاً: مفعول أول لرد، وتا مضاف، و«افتعال» مضاف إليه «رد» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «إثر» ظرف متعلق بقوله: رد، وإثر مضاف، و«مطبق» مضاف إليه «في ادان» جار ومجرور متعلق بقوله: بقي «وازدد، وادكر» معطوفان على ادان «دالاً» حال من الضمير المستتر في بقي الآتي «بقي» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى تاء الافتعال.

(4) وسميت كذلك؛ لأن اللسان يُطبِقُ عند النطق بها بأعلى الحنك.

(5) قال الأشموني في «شرحه» ٤/ ٤٦٤ ـ ٤٦٥ معلّلاً هذا الإبدال:

فاستُثقِلَ اجتماع التاء مع الحرف المطبِق؛ لما بينهما من تقارُب المخرَج وتبايُن الصفة؛ إذ التاءُ مهموسة مُسْتَفِلَةٌ، والمطبق مجهورٌ مُستعلٍ، فأبدل من التاء حرفُ استعلاءٍ من مخرجها، وهو الطاء.

(6) قال الأشموني ٤/ ٤٦٦:

فاستُثقِلَ مجيء التاء بعد هذه الأحرُف؛ لأن هذه الأحرف مجهورة، والتاء مهموسة، فجيء بحرفٍ يوافق التاء في مخرجه، ويوافقُ هذه الأحرف في الجهر، وهو الدال.

فَصْلٌ

٩٨٨ ـ فَا أَمْرٍ اوْ مُضَارِعٍ مِنْ كَوَعَدْ ... احْذِفْ وَفي كَعِدَةٍ ذَاكَ اطَّرَدْ[١]

٩٨٩ ـ وَحَذْفُ هَمْزِ أَفْعَلَ اسْتَمَرَّ في ... مُضَارِعٍ وَبِنْيَتَيْ مُتَّصِفِ[٢]

إذا كان الفعلُ الماضي معتلَّ الفاء كوَعَدَ[٣]، وجب حذفُ الفاء في الأمر والمضارع، والمصدر إذا كان بالتاء، وذلك نحو: عِدْ، ويَعِدُ، وعِدَة؛ فإن لم يكن المصدر بالتاء لم يجز حذف الفاء، كوَعْدٍ.

---

(١) «فا» قصر للضرورة: مفعول مقدم لاحذف، وفا مضاف، و«أمر» مضاف إليه «أو» عاطفة «مضارع» معطوف على أمر «من» حرف جر «كوعد» الكاف اسم بمعنى مثل مبني على الفتح في محل جر بمن، والكاف الاسمية مضاف، ووعد ـ قصد لفظه ـ مضاف إليه، والجار والمجرور متعلق بمحذوف حال من «أمر» وما عطف عليه «احذف» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «وفي كعدة» الواو عاطفة، والجار والمجرور متعلق بقوله: «اطرد» الآتي، والكاف الاسمية مضاف وعدة: مضاف إليه، على نحو ما علمت «ذاك» اسم الإشارة: مبتدأ، والكاف حرف خطاب «اطرد» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم الإشارة، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ.

(٢) «وحذف» مبتدأ، وحذف مضاف، و«همز» مضاف إليه، وهمز مضاف، و«أفعل» مضاف إليه «استمر» فعل ماض، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى حذف الهمز، والجملة من استمر وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ «في مضارع» جار ومجرور متعلق باستمر «وبنيتي» معطوف على مضارع، وبنيتي مضاف، و«متصف» مضاف إليه، والمراد بـ«بنيتي متصف» بناء اسم الفاعل وبناء اسم المفعول.

(٣) هذا خاص بواوي الفاء من المثال دون يائي الفاء، **وهمنا أمران:**

الأول: أن الأصل في هذا الحذف هو الفعل المضارع المبدوء بياء المضارعة، نحو: يعد ويصف ويجب ويثب، وحمل على هذه الصيغة بقية المضارع، نحو: أعد، ونعد، وتعد، والأمر، نحو: عد وصف، والمصدر، نحو: عدة وصفة.

والأمر الثاني: أن علة الحذف في المضارع المبدوء بياء المضارعة هو التخلص من وقوع الواو بين ياء مفتوحة وكسرة، وذلك لأن الياء في طبيعتها عدو الواو، والفتحة التي عليها لا تخفف من شأن هذه العداوة؛ لأنها تقرب من الياء كما تقرب من الواو، والكسرة أيضًا في طبيعتها عدو للواو، وآية ما ذكرنا من أن الياء بهذه المنزلة من الواو أنك ترى أن الياء إذا كانت مضمومة لم تحذف الواو، نحو: يوجب ويوعد ويورث، وذلك لأن الضمة هوَّنت من أمر الياء وأضعفته بسبب كونها مجانسة للواو، وآية ما ذكرناه=

وكذلك يجب حذف الهمزة الثانية في الماضي مع المضارع واسمِ الفاعل واسم المفعول، نحو قولك في أكْرَمَ: يُكْرِم، والأصل يُؤَكْرِمُ، ونحو: مُكْرِمٍ، ومُكْرَمٍ، والأصْلُ مُؤَكْرِم ومُؤَكْرَم؛ فحذفت الهمزة في اسم الفاعل واسم المفعول(١).

٩٩٠ ـ ظِلْتُ وَظَلْتُ في ظَلِلْتُ اسْتُعْمِلَا وَقِـرْنَ فـي اقْـرِرْنَ وَقَـرْنَ نُـقِـلا(٢)

إذا أسند الفعلُ الماضي، المكسورُ العينِ، إلى تاء الضمير أو نونه، جاز فيه ثَلَاثَةُ أَوْجُهٍ:

أحدها: إتمامه، نحو: «ظَلِلْتُ أفْعَلُ كذا» إذا عملته بالنهار.

والثاني: حَذْفُ لَامِهِ ونَقْلُ حركة العين إلى الفاء، نحو: «ظِلْتُ».

والثالث: حذفُ لامه وإبقاء فائه على حركتها، نحو: «ظَلْتُ».

وأشار بقوله: «**وقِرْنَ في اقْرِرْنَ**» إلى أن الفعل المضارعَ المضاعَفَ الذي على وزن يَفْعِلْنَ إذا اتَّصل بنون الإناث، جاز تخفيفُه بحذف عينه بعد نَقْل حركتها إلى الفاء، وكذا الأمر منه، وذلك نحو قولك في يَقْرِرْنَ: «يَقِرْنَ»، وفي اقْرِرْنَ: «قِرنَ».

= من أمر الكسرة أنك ترى نحو: يوجَل ويوحَل ـ بفتح ما بعد الواو ـ لم تُحذف منهما الواو، فدلَّ مجموع هذا على أن سر الحذف هو وقوع الواو بين هاتين العدوتين، بحيث لو كان الموجود إحدى العدوَّتين لم تسقط الواو.

(١) نبَّه المرادي على أنه لو أُبدلت همزة «أفعَلَ» هاءً؛ كقولهم في «أراق»: «هراق»، أو عيناً كقولهم في «أنهَلَ الإبل»: «عَنْهَلَ» لم تُحذَف لعدم مقتضي الحذف، فتقول: «هَرَاقَ يُهريقُ فهو مُهَرِيق ومُهَراقٍ»، و«عَنْهَلَ الإبل يُعَنْهِلُها؛ فهو مُعَنْهِل، وهي مُعَنهَلَة»، أي: مهملة.
«توضيح المقاصد والمسالك» ٣/ ١٦٣٥ ـ ١٦٣٦.

(٢) «ظلت» بكسر الظاء، قصد لفظه: مبتدأ «وظلت» بفتح الظاء، قصد لفظه أيضاً: معطوف عليه «في ظللت» قصد لفظه: جار ومجرور متعلق بقوله: «استعملا» الآتي «استعملا» استعمل: فعل ماض مبني للمجهول، وألف الاثنين نائب فاعل، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ وما عطف عليه «وقرن» بكسر القاف، قصد لفظه: مبتدأ «في اقررن» قصد لفظه أيضاً: جار ومجرور متعلق بقوله: نقلاً، الآتي «وقرن» بفتح القاف، قصد لفظه أيضاً: معطوف على قرن الواقع مبتدأ «نقلا» نقل: فعل ماض مبني للمجهول، وألف الاثنين نائب فاعل، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ.

وأشار بقوله: «وَقَرْنَ نُقِلَا» إلى قراءة نافع وعاصم: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾ [الأحزاب: ٣٣] بفتح القاف(1)، وأصله: اقْرَرْنَ، من قولهم: قَرَّ بالمكان يَقَرُّ، بمعنى يَقِرُّ(2)، حكاه ابن القَطَّاع، ثم خفف بالحذف بعد نقل الحركة، وهو نادر؛ لأن هذا التخفيف إنما هو للمكسور العين(٣).

   

(1) قرأ بالفتح من العشرة المدنيان (نافعٌ وأبو جعفر) وعاصمٌ؛ كما في «النشر» ٢/ ٢٦٦.

(2) نبه المرادي - ٣/ ١٦٣٧ - على أنه ذهب بعضُهم إلى أن «قِرْن» - على قراءة الكسر - أمرٌ من الوقار، يُقال: وَقَرَ يَقِرُ، فيكون «قِرْنَ» محذوفَ الفاء مثل «عِدْن»، ورُجِّح الأولُ لتتوافق القراءتان! وذهب بعضُهم إلى أن «قَرْنَ» - على قراءة الفتح - أمرٌ من قار يقار.

(٣) ههنا أمران نحب أن ننبهك إليهما:

الأول: أنه لا خلاف بين أحد من النحاة في أن حذف العين من أمر المضعف الثلاثي المفتوح العين بعد نقل فتحها إلى الفاء نادر لم يطرد، وأنه يُقتصر فيه على ما سُمع منه، نحو قراءة نافع عن عاصم في قوله تعالى: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾ [الأحزاب: ٣٣]، وأما حذف العين من مضارع المضعف الثلاثي المكسور العين وأمره بعد نقل حركتها إلى الفاء، فاختلفوا فيه: أمطرد هو أم غير مطرد؟ فظاهر كلام الناظم الذي جاراه الشارح عليه أنه مطرد، وهذا ما نص عليه صراحة في شرح «الكافية» ويؤخذ من ظاهر عبارته في «التسهيل» وهذا هو الذي ذهب إليه الشلوبين من النحاة، ونص العلماء على أنه لغة سليم. وذهب ابن عصفور إلى عدم اطراده وإلى عدم اطراد الحذف في ماضي المضعف الثلاثي المكسور العين، وذهب سيبويه إلى أنه شاذ، ولم يُسمع إلا في كلمتين من الثلاثي المجرد، وهما «ظلت ومست» وكلمة من المزيد فيه وهي «أحست».

والأمر الثاني: أن تخريج قراءة نافع على أن ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾ من المضعف أحد وجهين، والثاني أنه من الأجوف، والأصل: قار يقار، على مثال خاف يخاف، وعلى هذا التخريج لا يكون هذا اللفظ جاريًا على النادر القليل عند جماعة النحاة.